القسم الثانى

لماذا الجامعـة ؟

لو استخدمنا لغة الأرقام ، فيكفى أن نقول أن الجامعات بكافة أشكالها وأنواعها ، تضم اليوم ما يقرب من المليون طالب ، والمسألة ليست مجرد عدد ، فهذا المليون من المواطنين هم فى زهـرة العمر ، وهم الذين سيتولون المراكز المتقدمة فى مختلف مواقع الخدمة والإنتاج ، وبمرور السنين سوف يكونون هم قادة الأمة فى هذه المواقع . ولما كان هؤلاء الشباب ما زالوا يعيشون فى كنف عائلاتهم ، فهذا يعنى أن شأنهم بهم مثل هذه العائلات التى يقدر متوسط الواحدة منها بخمس أفراد ، وهذا يعنى أن الشأن الجامعى يهم ما يقرب من خمسة ملايين مواطن .

زد على ما سبق أن طلاب التعليم الثانوى أعينهم متجهة إلى الجامعة التى يأملون بأن يلتحقوا بها ، وهؤلاء ، يصل عددهم إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون ، وبنفس القاعدة ، من حيث اهتمامات عائلاتهم .. وهكذا نجد أن القضية هى قضية عدة ملايين من المواطنين . وإذا قلنا أنها هى قضية تتعلق بمستقبل الأمة أكثر من تعلقها بحاضرها ، فضلا عن ما ضيها ، تصبح مسألة من تلك المسائل التى يكون من الطبيعى أن تستأثر بمثل هذا الاهتمام الذى نلح ، وسوف نلح عليه ، إذا كان فى العمر بقية .

وسوف يلاحظ القارىء أن التوجه العام لما نكتب قد تغلب فيه صفحات السلبيات ، وكأننا نسبح بالقارىء على سطح القمر غير المنير . ونحب أن نؤكد بادىء ذى بدء ، أن هذه النظرات لا تقصد أن تشير بإصبع الاتهام إلى مسئول بعينه ، ذلك أن دراستنا المتخصصة فى التأريخ للتعليم عامة وفى مصر خاصة ، تظهرنا على مسلمة تقوم عليها سلسلة مقالاتنا لابد أن ننبه عليها ، ألا وهى أن حاضر التعليم ليس نبتا غرسه مسئول حال ، وإنما هو ، بطبيعة الحال ، حصيلة عشرات السنين مما شهده هذا التعليم .

بل يمكن أن نزيد على هذا بما هو أكثر ، فمن المؤكد أن هناك ظروفا يصعب حصرها ، محلية وإقليمية وعالمية ، سياسية واقتصادية وثقافية ، تدفع إلى هذا التصرف أو ذاك ، أو تمنع من اتخاذ هذا الإجراء أو ذاك ، وإن أنسى فلا أنسى كلمات همس بها فى أذنى يوما د. أحمد فتحى سرور ، عندما كان وزيرا للتعليم ، وهو يودعنى إلى باب مكتبه مشكورا ،

بأن هذا الذى كنت أكتبه فى عهده كثيرا نقدا للتعليم ، كان قبل أن يتولى مسئولية الوزارة يقول بمثله ، لكن التواجد فى موقع الوزير يضع فى الاعتبار العديد من الحسابات الأخرى .

إننا لا نتهم أنفسنا فقط بالنسبة لهذه المسألة ، وإنما نرجو ألا ينساها مسئولون كبار ، ذلك أن نسيانها يؤدى إلى تصور أن كلمات نقد تكتب هنا إنما هى هجوم شخصى متعمد يستوجب " التأديب " ، إن لم يكن مباشرا ، فعلى أيدى الأتباع والمنتفعين ، إن المسئول الذى يقع فريسة هذا الظن ، كأنه يعتبر نفسه أنه هو المسئول عن كل ما حدث فى التعليم طوال تاريخه ، وأنه هو المسئول عن جملة المتغيرات المحيطة ، فيحملنا عداء لا ينبغى له أن يكون ، ويحمل نفسه مسئولية أخطاء غيره ، فيحطم بذلك أبسط قواعد الديموقراطية وأصول الحوار ، وأرجو ألا يقع فى وهم القارىء أننى أتحدث عن احتمال بعيد ، وإنما أتحدث عن تجربة وخبرة مريرة ، لا محل للإشارة لها هنا .

وقد يتساءل البعض : ولم الاقتصار على السلبيات ؟ ولم السياحة على وجه القمر غير المضىء ، ما دام هناك بالفعل نصف آخر مضىء ؟ وردى على هذا بسيط ، وهو أن " الخطاب الرسمى " فى التعليم عموما ، الجامعى منه وغير الجامعى ، نادرا ما يألف أسلوب المواجهة الصريحة والشفافية ، فهو خطاب يغلب عليه التحدث بصورة " الإنجازات " ، وكأنه يعتبر الحديث عن السلبيات والمشكلات عورة لابد أن يداريها ، مع أنه لا يوجد مجتمع فى الدنيا منذ أن خلقت إلا وهو يعانى من المشكلات ، ويواجه دسور تقصير ، ويتعثر فى أشكال سلبيات ، لكن فى عالمنا العربى ، هذه منطقة محرمة ، لأن الغالب هو أن الخطاب التعليمى لا يتوجه إلى الجماهير ، صاحبة المصلحة الأولى ، وإنما يتوجه إلى القيادة السياسية ، يبتغى رضاها ويخشى غضبها .

والخطاب الرسمى أمامه فرص لا حصر لها من قنوات الانتشار ، فمختلف موجات الإذاعة و قنوات التلفزيون ، وصفحات الصحف القومية ذات التوزيع الضخم ، مسخرة له ، أما أصحاب الرأى الآخر فهم محاصرون ، لا يستطيع صوتهم أن يصل حتى بمقدار واحد على مائة من فرص الخطاب الرسمى ، وهكذا نجد أنفسنا مضطرين إلى هذا التوجه الذى نعلن عنه مقدما ، مرددين قول القائل " مكره أخاك لا بطل " !

لقد كانت المرة الأولى التى تطأ قدما كاتب هذه السطور ، فى أكتوبر عام ١٩٥٥ .. ومنذ ذلك الوقت ، حتى الآن ١٩٩٩ ، أى قرابة أربع وأربعين سنة لم يفارقها ، وطوال هذه السنوات الطوال بدءا من صفتى طالبا ، حتى مرتبة الأستاذية منذ عشرين عاما ، يؤسفنى أن أقرر - وأنا أقصد التقرير ، لا الترجيح - أن الخط البيانى لمستوى الأداء فى هبوط ملحوظ ، عاما بعد آخر .

إننى دائما ما أتذكر هذه المشاعر المؤلمة التى كانت تعتصرنى وأنا فى سنوات تعليمى الأولى من شعورى بالتقصير فى الأداء إزاء ما كنت أراه وألمسه من أداء لبعض الزملاء ، لظروف شخصية مؤسفة لا محل لها هنا ، كنت أجلس فى مكتبة الجامعة أحيانا ، بينما أرى زملاء يجلسون دائما ، كنت أجلس ساعتين ثلاثة ، لكن زملاء كانوا يجلسون طوال اليوم ، كنت أقرأ فى المقرر الواحد مرجعين ثلاثة ، لكن زملاء كانوا يقرأون أكثر .. وهكذا ، فإذا ما نظرت إلى ما صار عليه الأمر الآن أتصور وكأننى - المقصر بمعايير الأمس - أصبحت بطلا بمعايير اليوم . ويسمع منى طلاب اليوم حكاياتى هذه وكأننى " أسرح " بهم وأحاول أن أجمل صورة جيلى .

وعندما أتممت رسالة الماجستير كنت أخفيها عن الزملاء ، لا أريد لأحد أن يراها ويطلع عليها ، ذلك لأن تصورى لما كان ينبغى أن تكون عليه الرسالة لم يتحقق ، فنظرت إلى الرسالة وكأنها أيضا ، علامة على تقصيرى ، فإذا بى عندما أنظر فى رسالة من رسائل اليوم ، يخيل لى وكأن هذا الذى أنجزته بالأمس كان عملا عظيما لا يستطيعه طالب اليوم ! فما الذى حدث ؟ إننى أومن يقينا ، أن خط سير التطور التاريخى هو إلى أمام ، ونحو التقدم ، فهل سار التاريخ هنا فى الاتجاه المعاكس لقانون التطور والتقدم ؟ هل كان طلاب وأساتذة الأمس أبطالا ، ومن " عجينة " نادرة لم تعد موجودة ، وطلاب وأساتذة اليوم غير ذلك ؟

ذلك هو ما سوف أحاول أن أناقشه فى مقالات قادمة ، وكلى أمل أن يثق القارىء برغبتى ألا تقتصر المساحة المقررة للمقال على رأيى الخاص وحده ، إذ سوف أسعد كثيرا لو تلقيت ما قد يكون لدى القارىء من خبرات أو قراءات أو تعليقات أو مشكلات تدور حول ما نثيره من قضايا ومسائل فى التعليم الجامعى .

---

* الزمان ، ١٩٩٩/٦/٢٩

إعصار التعليم العام يهدد الجامعة !

مراحل التعليم المختلفة مثلها مثل مراحل عمر الإنسان سلسلة متصلة أولها يؤسس لثانيها ويؤثر فيه وثالثها يتأثر بثانيها وأولها ويتأثر بهما ، وهكذا دواليك . ولوعى الإنسان بهذا الناموس الإلهى حرص فى إقامة الأبنية المختلفة على الالتزام بنفس القاعدة ، فتجده يبذل أقصى ما يستطيع من جهد من أجل أن تجىء قاعدة البنيان صلبة قوية تشد أزر ما يقام عليها وتمسكه من أن يطيح من جراء أية صور عصف عاتية ، إلا ما تجاوز الحد ..

من أجل هذا تجد الأمم والشعوب تنفق الكثير من الجهد والمال على مرحلة التعليم الأولى بصفة خاصة على اعتبار أنها تشكل مرحلة الأساس للتعليم كله إن صلحت ضمنا إلى حد كبير سلامة الخطى التالية ، وإن طلحت أصيب التعليم التالى بالشروخ والانشقاقات ، وربما انتهى الأمر به إلى الانهيار .

وإذا نظرنا إلى تعليمنا العام وجدنا أنه فى مجمله ، أى من الحضانة إلى الثانوية العامة وما فى مستواها يشكل مرحلة التأسيس ، فهو لا يعد لمهنة أو حرفة بعينها لكنه يمد الطالب بجملة من المهارات الحياتية التى تمكنه من التعامل بكفاءة واقتدار مع مختلف العناصر المكونة للبيئة التى تحيط به ، بشرية واجتماعية ، وبالتالى يوفر " الفرشة " - إذا صح هذا التعبير لأشياء كثيرة يتطلبها التعليم الجامعى من طالبه حتى يحسن مواجهة الحياة الجامعية .

ولا أظن أن هناك من الزملاء ممن هم مستمرون فى الوقوف فى قاعات الدرس يُعلمون ، لا هؤلاء الذين هم "على الأرائك ينظرون " ، إلا ويشكو مر الشكوى من الهبوط المستمر فى مستويات الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات ، والذين هم " المنتج " لعملية التعليم بالتعليم العام ، على الرغم من هذه الدرجات الفلكية الظاهرة التى يحصلون عليها فى الثانوية العامة ، والتى - ربما - قد لا نجد لها مثيلا فى كثير من بلدان العالم ، والتى لم يحلم بها " أمنحوتب " ، و " الطهطاوى " و " أحمد لطفى السيد " و " طه حسين " ومن فى قامة هؤلاء أو قريب منها .

ومن المفروض أننا فى الجامعة أن يكون الطالب قد عرف كذا وكذا من أساسيات المعرفة التى سوف يتخصص فيها ، وأنه قد تدرب على المهارة كذا وكذا من تلك المهارات اللازمة له كى يمارس الحياة الجامعية ، اجتماعيا وعلميا ، لكننه نصدم بأنه جاءنا خلوا من كم كبير منها ، وبدلا من أن نصرف الجهد والطاقة فى تعليم هو من صلب التعليم الجامعة ، نجد أنفسنا مضطرين إلى أن نعيد ونعيد فى تعليم أساسيات ، وعلى مر السنين ، تتسع مساحة الوقت الذى نخصصه للأساسيات ، فإذا بنا نكتشف أننا قد أصبحنا نقوم بوظيفة التعليم الثانوى – وأحيانا ما قبله – ، وتتحول الجامعة أمام أعيننا وكأنها مدرسة ثانوية من حيث الواقع والفعل ، وإن ظلت تحمل بعض ؟ مظاهر " التعليم الجامعى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

فطالب الجامعة مفروض فيه أن يكون صاحب شخصية تتسم بالاستقلالية ، يعتمد على نفسه فى ضبط الوقت ، وفى الحصول على المعرفة ، وفى استيعابها ، وفى إقامة العلاقات الاجتماعية ، وفى ممارسة الأنشطة الجامعية المختلفة . صحيح أن التعليم العام ، فى تنظيمه ، وممارساته ، مفروض أن يكون مختلفا عن التعليم الجامعى ، لكن من المفروض كذلك ألا يسلم الجامعة طالبا أصيب بفيروس " الاعتمادية " ، الذى هو مضاد ومخرب للجهد الذى يمكن أن تبذله الجامعة سعيا لتنمية شخصية استقلالية .

ولعل مما يوضح هذا ، هو أن طالب التعليم العام لم يعد يعتمد على الفهم والاستيعاب من معلم المدرسة ، وإنما هو ينظر إلى الوقت الذى يقضيه بالمدرسة على أنه " إثبات حضور " ليس إلا ، أما الشرح والتعليم فسوف يتم عن طريق مدرس خاص ، مهارته الأساسية ومعيار نجاحه كمدرس خاص هى كيفية " تشريب " الطالب المعلومات الأكثر احتمالا تعرضا لأسئلة الامتحان .. فالمهم هو كيف يجيب على أسئلة الامتحان ، لا كيف يتعلم ، وهناك فرق كبير بين الفلسفتين . عرفت أن طالبا قريبا لى يأخذ درسا فى مادة التاريخ ، فقلت للأب إننى مندهش لأن يأخذ الإبن درسا فى مادة ليست صعبة ، يستطيع أى طالب أن يفهم ما يقرؤه فيها ، فبادرت الأم التى كانت حاضرة ، إننا نعطيه درسا فى التاريخ حتى يذاكره ، فهو لا طاقة له بأن يذاكر من نفسه ، فالدرس إنما هو مذاكرة إجبارية .. وليس هذا الذى عبرت عنه الأم إلا فلسفة عامة أصبحت هى الحاكمة لتعليم الكثيرين من طلاب التعليم العام .

والجامعة تنظر إلى القراءة لا على أنها نشاط ثانوى ترفى ، وإنما هى تغذية فكرية وعقلية ، تقوم للعقل بما تقوم به " التربية الرياضية " بالنسبة للجسم ، ولذا قيل أن الجامعة : طالب ، وأستاذ ، وكتاب . .الأضلاع الأساسية لمثلث التعليم الجامعى ، ومن هنا تجد أن المكتبة الجامعية هى من أهم مقومات التعليم الجامعى ، وتتخذ معيارا مهما فى تقييم الأداء كما نرى فى الدول المتقدمة ، لكن طالبنا ، أصبح لا يرى لمكتبة المدرسة الثانوية ، فضلا عما قبلها ، وجود حقيقى فاعل ، قد تكون موجودة كشكل ، ولكن أن يتدرب الطلاب على دخولها والقراءة فيها والاستعارة من مكتبتها وأن يتعامل مع القواميس ودوائر المعارف ويستخرج ما يريد من معلومات ، فمثل هذا أصبح " خيالا " و " طموحا " بعيد المنال ، فإذا جاءنا بالجامعة وطلبنا منه بحثا أو مقالا أو قراءات إضافية ، نظر غلينا وكأننا نطالبه بالمستحيل من الأمور ، أو كأننا " نهزر " معه ، حتى أقلع معظم الزملاء عن أن يطلبوا شيئا من هذا ، وتحول الكتاب الجامعى إلى كتاب " مقرر " مثله مثل الكتاب المدرسى ، بل وبدأت الجامعة تعرف نوعيات من الملخصات والمذكرات الشبيهة بالكتب الخارجية فى المدارس .

ومفروض على الجامعة أن تبنى على ما تبذر المدرسة بذوره من حيث التفكير الناقد ، والقدرة على المبادأة والمبادرة ، والابتكار ، وحل المشكلات ، لكن ماذا يمكن أن تنتج المدرسة إذا كان الغالب على طريقة تعليمها حتى الآن ، رغم كل ما يُقال ، هو التلقين والتحفيظ والاستظهار ؟ بل لو حدث أن جاء فى امتحانات الثانوية العامة سؤال يقيس القدرة على التخيل ، أو سؤال لا يتطلب الإجابة المباشرة من هذا الجزء أو ذاك من أجزاء المقرر ، وإنما يحتاج إلى إجابة توليفية من عدة أجزاء ، تقوم قيامة الرأى العام ، ولا تستطيع الوزارة أن تصمد فترضخ وتعالج الأمر عن طريق إعادة توزيع الدرجات ، ويجيئنا الطالب وقد " بُرمج " عقله على المباشرة وأن يسير " حذو النعل بالنعل " ، دون ما حاجة إلى إعمال الفكر وقدح زناد العقل ، هل يصدق القارىء أننى وجهت سؤالا لبعض الطلاب فى كلية التربية بمناقشة بعض الأفكار التربوية لمفكر (مصرى) فى (العصر الحديث) ، فإذا بالبعض يكتب عن (أفلاطون) أو (الغزالى) أو (ابن خلدون) ؟!! إذ يبدو أنه كان واجبا أن أشير فى السؤال إلى أرقام صفحات الموضوع بالكتاب !

هذه مجرد أمثلة ، وهناك كثير غيرها ، كلها تشير إلى أن الجهود الحالية التى تبذل من أجل تطوير التعليم الجامعى ، مهما أخلصت ومهما دقّت ، فسوف تتحطم - لا قدر الله - إذا لم تربط هذا التطوير بتطوير مماثل ، حقيقى لا إعلامى ، فى التعليم العام : " أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به فى نار جهنم والله لا يهدى القوم الظالمين " ، التوبة /١٠٩ ، وصدق الله العظيم .

• الأخبار ، ١٣/١٠/١٩٩٩

ماذا نريد من قانون الجامعات الجديد؟

منذ أن صدر قانون الجامعات ، المعمول به حاليا ، عام ١٩٧٢، بعد سبع سنوات أو ست فقط من صدور القانون السابق عليه ، ومختلف الأصوات تنادى بضرورة التحول عنه إلى قانون جديد . ولم يكن الدافع لهذه الدعوة أن القانون الحالى قد مر عليه ثمان وعشرون عاما فقط ، ذلك لأن بعض تنظيمات التعليم وهيكلته يمكن أن تتحمل إلى حد ما مثل هذه الفترة ، ولكن لأن الدنيا لم تعد هى الدنيا كما يقولون ، فمن المعروف أن زمن صدور القانون كان قريب عهد للغاية من فترة حكم الستينيات بتوجهاتها وفلسفتها المعروفة من حيث الشمولية والاشتراكية ، والتى لا يجادل أحد الآن أنها تحولت تحولا جذريا إلى توجهات أخرى وفلسفة مباينة تماما ، من الشرق إلى الغرب ، ومن اليسار إلى اليمين .

فإذا تذكرنا أن القانون التعليمى عادة ما يعكس جملة التوجهات المجتمعية العامة القائمة والطموحات المستقبلية ، أدركنا أن القانون الحالى أصبح متخلفا إلى حد كبير ، ومنتميا إلى مجتمع لم يعد قائما ، فضلا عن عجز أكيد فى التعبير عن طموحات المستقبل . ومما يؤكد هذا أن المسئولين عن التعليم الجامعى طوال السنوات الماضية شعروا بهذا فكان أن شهدنا من حين إلى آخر تعديلات فى مواد القانون ، حتى أنك لترى فيه الآن عجبا ، فعندما نأخذ فى تصفحه ، نجد إشارات دالة ومستمرة فى الهوامش تنبه إلى أن هذا النص ، مثلا ، قد تعدل بناء على القانون رقم كذا الصادر سنة كذا ، بحيث أصبح القانون العام للجامعات وكأنه ثوب خضع لجملة " ترقيعات " كى تجعل الجسم متناسبا مع ما يحدث له من تغيرات فى الحجم وفى الوزن وفى الهضاب والمرتفعات ، وأصبح منظره العام منفرا ، وربما غير متسق .

ومن حسن الحظ أن هذه الوُجهة من النظر لم تغب عن مسئولى التعليم العالى فى الوقت الحالى ، ويدل على ذلك أنباء تتسرب إلينا من حين إلى آخر، نقرؤها فى الصحف ، أن هناك قانونا جديدا يُعد ، ومن هنا يجىء مقالنا هذا الذى لا أظن أنه

يمكن أن يتسع لمقترحات وآراء نقولها بخصوص ما يجب أن يحتويه هذا القانون ، فضلا عن أن النصوص المقترحة له ليست بين أيدينا مع الأسف الشديد حتى نبدى فيها رأيا ، إذ قد نُجهد أنفسنا فى المطالبة بشىء ، النصوص المقترحة متنبهة له .

لكن الهدف الأساسى لمقالنا الحالى هو أمر يتصل بالإجراءات التى نسير فيها قبل أن يصدر القانون بالفعل ، ومن هنا تأتى أهمية التنبيه إلى المسلمة المعروفة والتى هى من مسلمات فلسفة السوق ، والاقتصاد الحر الذى نرفع شعاراته ونسرع الخطى نحو تسييده فى مجالات المجتمع المختلفة ، هذه المسلمة تقول بأن " الزبون على حق " ! وزبون القانون الجامعى كما هو معروف هو المجتمع بأسره ممثلا فى الطلاب ، وفى نفس الوقت فإن أعضاء هيئة التدريس هم الذين سيتولون تنفيذ القانون وترجمة فلسفته وأهدافه ومراميه إلى الطلاب ، ومن ثم فلابد أن يكون لهم حضور واضح وفعلى فى عملية صناعة القانون ، أى أثناء إعداده وقبل أن يخرج إلى النور .

لقد جرت العادة بكل أسف أن تصدر قوانين فى بعض المجالات ، وخاصة فى التعليم كما رأينا عدة مرات طوال سنوات مختلفة ، ثم يبدأ الناس الحوار والتعليق والشرح بعد ذلك ، والأمر المنطقى هو أن يحدث الحوار والنقاش قبل ذلك ، وإلا فما فائدته وما جدواه ؟ لابد أن يطرح القانون المقترح على القواعد الجامعية المختلفة ، لا المستويات العليا وحدها ، وخاصة شباب أعضاء هيئة التدريس ، فجيلنا ممن تجاوزوا الستين ، والجيل التالى – أمد الله فى عمر الجميع – سوف يحمل عصاه ويرحل بين لحظة وأخرى إلى جوار المولى عز وجل ، وبالتالى فقد لا يلحقه القانون طويلا سواء كان خيرا أم شرا لا قدر الله ، والذين سيعيشونه ويتحملونه بإيجابياته وسلبياته هم شباب هيئة التدريس .

بل إننى لأذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ، أسجل أمنيتى بأن يطرح القانون قبل صدوره على الرأى العام ، فهذا الرأى العام به علماء ومفكرون ومثقفون ورجال أعمال ليسوا أعضاء هيئة تدريس ، لكن لهم رؤاهم المجتمعية ، وتوجهاتهم الفكرية ، وخبرتهم بالثقافة والاقتصاد مما لابد أن يكون له أثره فى تقديم أفكار ورؤى تثرى القانون وتوثق الروابط بينه وبين مختلف خلايا العقل الاجتماعى العام ، ولا ينبغى أن

نخشى أن يستغرق وقتا ، فلقد صبرنا ثمان وعشرين عاما ، وعلى استعداد أن نصبر عاما آخر ، شريطة أن يُستغرق بالفعل فى عمليات حوار ونقاش واسعة . وعلى الرغم مما نعرفه من ثقل الأعباء التى تثقل كاهل الدكتور مفيد شهاب ، حيث يتحمل مسئولية وزارتين معا ، فإننا لا نستطيع إلا نأمل أن يخصص وقتا لعقد اجتماعات عامة موسعة فى عدة جامعات ، مع القواعد التدريسية ليسمع آراءهم ويناقشهم فيما يفكرون فيه بالنسبة لمستقبل الجامعات المصرية.

ولا أظن أننى بحاجة إلى التنبيه إلى أن كل قانون جديد لابد أن يسجل خطوة أو خطوات متقدمة على طريق التطور بالنسبة للقانون السابق ، أقول هذا وعينى على كل النصوص التى تتصل بالبعد الديموقراطى فى التعليم الجامعى ، فلقد حدثت تراجعات بكل أسف فى تعديلات سابقة ، أبرزها ما تم بخصوص عملية اختيار العمداء ، بعد أن كنا نتمنى أن يمتد أسلوب الانتخاب ليطول رئيس القسم ورئيس الجامعة ، مع علمى باختلاف البعض معى فى هذه الوجهة من النظر ، استنادا إلى سند غير مقبول يذهب إلى أن المناصب الجامعية مناصب تنفيذية ، إذ على العكس من ذلك ، نحن نلح وننادى بأن يضع المسئول الجامعى فى اعتباره أن المسألة التنفيذية هى مهمة الجهازين الإدارى والفنى بالدرجة الأولى ، حتى تتفرغ القيادات الجامعية لمهمتها الحقيقية التى هى التخطيط ورسم السياسات ومراقبة ومتابعة تنفيذها .

ولا تتبدى الديموقراطية فقط فى عملية الاختيار للمناصب القيادية ، وإنما فى جوانب كثيرة أخرى وخاصة فيما يتصل بالطلاب الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التعليم الجامعى ، فهم غالبا مغيبون عن دائرة القرار ، كما تتبدى الديموقراطية فى علاقات المستويات الجامعية بعضها مع بعض ، وأهم من هذا فى ما يجب أن تتمتع به الجامعة من استقلال حقيقى ، وهو المبدأ الذى كان من مسلمات إنشاء الجامعة فى أوائل القرن العشرين ، لكنه تراجع كثيرا عما كان .

ويكفى لبيان طرف من الاستقلال شبه المفقود ، أن نشير إلى الجوانب المالية والإدارية ، فمن المعروف أن الجهاز المالى والإدارى بالنسبة للعمل الجامعى هو أشبه

بالشرايين فى جسم الإنسان ، فما من عمل وجهد جامعى إلا ويتكلف مالا ، وما من خطوة إلا وتتطلب إجراء إداريا ، لكن هذه الجوانب المالية والإدارية إنما تخضع لقوانين أخرى عامة فى الدولة ، مثلها فى ذلك مثل أية مؤسسة أخرى ، أفليس من المعقول أن تتنوع القواعد واللوائح وفقا لطبيعة النشاط الممارس ؟ كيف يمكن أن تحكم العمل الجامعى نفس اللوائح والقواعد التى تحكم هيئة للصرف الصحى ، أو مصلحة أمنية ؟

إن المسألة لا ينبغى أن يُنظر إليها على سبيل " التميز " والاستثناء ، ولنا فى القوات المسلحة نموذجا مشرفا ناجحا لذلك ، فكلنا نعرف ونلمس مقدار الفاعلية والكفاءة والسرعة التى تنجز بها القوات المسلحة ما تقوم به من مشروعات فى الخدمة المدنية ، والذين يقومون بهذا هم مصريون أيضا ، مثل هؤلاء المصريين الذين تراهم فى أماكن أخرى ويكون شعارهم : " فوت علينا بكرة "، و " يوم الحكومة بسنة " !! فما الفرق بين المصريين العاملين هنا والمصريين العاملين هناك ؟ إنه " التنظيم " وإنها " الإدارة " ، وقياسا على هذا لم لا نفكر فى أن تختص الجامعة بقوانين ولوائح مالية تناسب أنشطتها ويتولى وضعها الأساتذة المختصون فى القانون والتجارة والاقتصاد والإدارة ؟ إننى لعلى يقين بأن هذا لو حدث فسوف تشهد الجامعات طفرة فى منهج وأسلوب العمل فيها .

إن قضية الديموقراطية لم تعد ترفا يمكن لنا أن نتنازل عنه أو نؤجله ، ولينظر أى قارىء إلى تلك القوائم التى تحفل بها تقارير التنمية فى العالم وتقارير التنمية البشرية ، فسوف يلاحظ بكل يسر هذا التلازم الواضح بين قوة الأمم وتقدمها وبين حظها من النظم والتقاليد والأعراف الديموقراطية ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للأمم المتخلفة ، ومدى تباعدها عن الممارسة الديموقراطية ، فإلى أية مجموعة نريد أن ننضم وينظر إليها العالم ، بل التاريخ ؟ إن الإجابة لابد أن تكون حاسمة وهى : إلى مجموعة الأمم التى تحرص على ممارسة القيم الديموقراطية .

---

* الأخبار ، ١٩٩٩/١١/١٠

من التوحيد إلى التثليث فى اللجان العلمية

ربما يكون التوحيد مطلوبا وبشدة فى بعض المجالات ، كما نقول بضرورة توحيد الصف الوطنى ، وبضرورة التوحيد فى السوق العربية المشتركة ، بل يكون التوحيد فرض عين بالنسبة للإيمان بالله ، لكنه فى مجالات أخرى كثيرة قد يكون ضيفا غير مرغوب فيه ، بل ويجب قسره على الاختفاء فورا ليخلى مكانه " للتعددية " التى قد تتمثل فى تثنية أو تثليث أو تربيع .. وهكذا .

وقبل أن نمضى فى المناقشة لابد وأن نسجل إيماننا ووعينا أمام القارىء بأن حالات " الانشطار المعرفى " الحادثة دوما فى المجالات المعرفية المختلفة قد استنفرت العديد من المفكرين والفلاسفة والعلماء والباحثين إلى ضرورة توافر الوعى بأن هناك من الأنساق المعرفية ما يستلزم الأمر فيها تداخلا بينها وتعاونا وترابطا ، بل وارتفعت تلك الدعوة الشهيرة بما أصبح معروفا باسم " وحدة المعرفة " .وما دام الأمر كذلك ، فلن نتوقف كثيرا أمام هذه " الحقيقة " المعاصرة ، وفى الوقت نفسه نرجو من بعض الزملاء ألا يتوقفوا أمامها طويلا كذلك فى مناقشة الرأى الذى نسوقه هنا .

وإذا كان الأمر كذلك فى الجمهرة الكبرى من الأنساق المعرفية ، فهو أكثر ما يتضح فى العلوم التربوية وما يتصل بها من علوم نفس ، على اعتبار أن جميعها تصب فى " شخصية " طالب نعده كى يكون معلما ومربيا ، وأن من أمانينا التربوية أن ننجح فى تكوين شخصية تتسم بالتكامل والاتساق والانسجام فى سلوكها وتفكيرها ، ولا يمكن أن نحقق " تكاملا " فى التنشئة الشخصية ، إذا انطلقنا من أنساق معرفية متنوعة ، تتخاصم وتتفارق ، بدلا من أن تتكامل وتتضافر فيما يشبه السيمفونية المعرفية .

لكن هذا الوعى بالتكامل ووحدة المعرفة وتتداخل الأنساق المعرفية التربوية والنفسية لم يمنع أن تكون هناك داخل الكلية الواحدة أقساما علمية وإدارية منذ سنوات طويلة ، والتى على الرغم من وجوب تعاونها العلمى ، فإنها قلما تفعل ذلك ، ولم يفزع من هذا الوضع أحد ، كما لم يقل أنه يؤخر المسيرة العلمية .

من هنا فإننى إذ أقدر حرص عدد من الزملاء على أن تظل الوحدة قائمة بين العلوم التربوية والنفسية فى لجنة علمية واحدة للترقيات ، أطمئنهم إلى أن ما يحرصون عليه وما يطمحون ، من تآزر وتكامل وتضافر ، لن يختفى إذا انقسمت تلك اللجنة لا إلى لجنتين كما دعا بعض الزملاء وإنما إلى ثلاث لجان : واحدة لعلم النفس التربوى ، وثانية للمناهج وطرق التدريس ، وثالثة لأصول التربية والتربية المقارنة ، وهو ما نطالب به ونلح عليه. إن هذا التكامل المنشود ليس طريقه الوحيد هو لجنة علمية واحد ، وإنما يمكن أن يتحقق بقيام مشروعات بحثية مشتركة بين الأقسام ، ويمكن أن يتحقق من خلال تعاون بين الجمعيات العلمية التربوية ، ومن خلال مؤتمرات مشتركة ، ومن خلال طرح بعض قضايا تكون موضوعات لرسائل ماجستير ودكتوراه ، ويمكن أن يتحقق من خلال دعوة مناقشين من أقسام أخرى لمناقشة رسائل علمية فى هذا القسم أو ذاك ، وقد فعلها كاتب هذه السطور عدة مرات عندما كان رئيس قسم ، وإن كان العكس لم يحدث مع الأسف الشديد .

ولعل من المفارقات الملاحظة عند تشكيل اللجنة الحالية ، والمفروض أن تمثل القطاعات الثلاث المعروفة ، أن يجىء نصف أعضائها من قطاع واحد منها فقط ، والنصف الثانى موزع بين القطاعين الآخرين ، وليس هذا فحسب ، بل يجىء ثلث العدد الكلى لأعضاء اللجنة من قسم واحد فى كلية واحدة ، وينتهى الوضع بالنسبة لقطاع من القاطاعات الثلاث أن يمثله أستاذ واحد!

أقول هذا لا لأوجه أصبع اتهام لأحد ، فقد تم التشكيل بناء على قواعد موضوعية ، وما حدث هو أن التطبيق الحرفى لقاعدة الأقدمية هو الذى أدى إلى هذه المفارقات ، وكان يمكن التحسب لها بأن تحسب الأقدمية داخل كل قطاع من القطاعات الثلاث على حدة ، كما أننا نثق فى الإخوة الزملاء وننظر إليهم على أن كلا منهم قطب فى تخصصه ، ويسعى بالفعل إلى أن يجىء العمل علميا موضوعيا عادلا .

وعلى أية حال فليست هذه هى القضية الجوهرية ، وإنما القضية هى ضرورة القسمة الثلاثية ، ففى التطبيق العملى الحالى نلمس كم العبء الضخم الذى يقع على كاهل الزملاء أعضاء اللجنة ، ونراهم وهم خارجين من اجتماعاتهم بعد مناقشات امتدت ساعات طويلة مرهقة ، لا يكاد الواحد منهم يبصر شيئا أمامه من الإرهاق ، وخاصة من يتولون الجوانب الإدارية فى عمل اللجنة .

والأهم من هذا هو ما آل إليه الأمر من اصطفاف الكثيرين من االمتقدمين للترقية : أساتذة مساعدين ، أوأساتذة ، فى طوابير انتظار طويلة قد لا تقل عن ستة أشهر ، وأحيانا ما تزيد على ذلك رغم أن المتقدم لا يكون بخارج البلاد . وأكرر مرة أخرى أنى لا أقصد بهذا أن أوجه اللوم إلى أحد ، وإنما أنا أوجه النقد إلى " النظام " نفسه ، لأننى ألمس بنفسى مقدار حرص الزملاء أعضاء اللجنة على الإنجاز حتى أنهم أحيانا ما يضطرون إلى عقد أكثر من جلسة فى الشهر الواحد .

وكم كان بودى أن تتوافر لدى إحصاءات عن الكليات الأخرى وما تمثله علومها من عديد من اللجان لأقارن بينها وبين ما أصبح الآن ما يشبه " الإمبراطورية " التربوية ، فعدد كليات التربية الآن بالعشرات ، وخاصة بعد ضم كليات التربية النوعية وكليات رياض الأطفال ، تضم آلافا من أعضاء هيئة التدريس ، ومع ذلك يظل أمر كل هؤلاء فى يد لجنة واحدة تجمع كافة التخصصات !

ألا أنه ليس من مصلحة أساتذة العلوم التربوية والنفسية أن يستمر الحال على ما هو عليه الآن ، فكثير من الناس ، خارج هذه الدائرة الكل أمامهم " تربية " ، على نفس النهج الذى نقول فيه " كله عند العرب صابون " !! وأحد مظاهر التقدير الذى يمكن أن تحظى به الجماعة العلمية أن يكون هناك تمايز وتميز بين أنساقها المعرفية ، ولو عرضنا نموذجا لعدد من العلوم التى أصبحت الجماعة التربوية مختصة بها فسوف يدهش القارىء من غير شك :

ففى قطاع أصول التربية ، هناك : فلسفة التربية ، الاجتماع التربوى ، اقتصاديات التعليم ، التخطيط التربوى ، تعليم الكبار ، التربية المقارنة ، تاريخ التربية ، تاريخ التعليم فى مصر ، التربية الإسلامية ، الإدارة التربوية ، الإدارة المدرسية .. وغيرها

وفى قطاع المناهج وطرق التدريس ، يصعب حصرها الآن فى هذا الحيز ، فبها من العلوم بقدر ما يوجد من أنساق معرفية متخصصة ، فهناك علوم طرق تدريس لكل لغة من اللغات التى نتعامل معها ، ولكل من الكيمياء ، والفيزياء ، والرياضيات ، وعلوم الحياة ، وكل علم من العلوم الاجتماعية والدراسات الفلسفية . وقل نفس الشىء عن علوم النفس

التربوية من صحة نفسية وعلم نفس مدرسى ، وعلم نفس معرفى ، وقدرات ، وإحصاء تربوى ، وعلم نفس النمو ، والصحة النفسية ، وعلم النفس الاجتماعى ، والتربية الخاصة ، وغير هذا وذاك .ونفس الأمر إذا فتحنا باب الحديث عن عالم آخر عريض ، وهو كل من العلوم الزراعية والعلوم التجارية والمواد الصناعية ، والعديد من التخصصات التى تستحدث من حين لآخر .

فهل نستكثر بعد كل هذا أن تكون هناك لجان ثلاثة بدلا من واحدة ؟!!

• الأهرام ، ١٩٩٩/١٠/١٥

هل تنشىء الدولة جامعة خاصة ؟

هو سؤال غريب من غير شك ، وغرابته تتأتى من كونه يشمل تناقضا داخليا من الناحية المنطقية ، فعمل تقوم به الدولة يعنى أنه حكومى ، وجامعة خاصة تعنى العكس ، فالأمر هنا أشبه بالمثال الشهير عن قضية " تربيع الدائرة " وهو الأمر المستحيل منطقيا ، لكن ماذا نقول وقد حملت إلينا أنباء الأهرام فى عدد الجمعة الصادر فى السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٩٩ نبأ مؤداه أن مجلس جامعة القاهرة قد ناقش فكرة إنشاء جامعة " أهلية " من خلال مشروعات البنك الدولى ، يتحمل الطلاب الملتحقون بها تكاليف تعليمهم ، وتكون وسطا بين الجامعة الحكومية والجامعة الخاصة ، وهو أمر يحتاج منا إلى مزيد من التأمل والتفكير ، وبعد فترة قصيرة تبعتها جامعة الاسكندرية فى عزمها على تنفيذ نفس الفكرة !!

فنحن لدينا اليوم ثلاث فئات من الجامعات :

- جامعات حكومية تملكها الدولة وتديرها ويتلقى الطالب التعليم فيها مجانا على وجه التقريب ، وفقا لما ينص عليه دستور ١٩٧١ ، مثل كل الجامعات الخمسة عشر فى مصر ، كالأزهر وجامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وغيرها .

- جامعات خاصة ، يملكها أفراد أو مجموعة أفراد باعتبارها من المشروعات الاستثمارية ، يتحمل فيها الطالب نفقات تعليمه ، مثل جامعة السادس من أكتوبر وجامعة مصر الدولية ، وهى جامعت مصرية .

- جامعات أجنبية ، وهى شبيهة بالفئة السابقة على نحو ما ، لكنها لا تماثلها تماما ، فالطالب وإن كان يدفع نفقات تعليمه لكنها لا تعتبر مشروعات استثمارية ، فغالبا ما تدعمها الدولة التى تنتمى إليها ، كما نرى فى الجامعة الأمريكية ، فضلا عن اعتمادها على التبرعات ، وما يزمع إنشاؤه من جامعات فرنسية وإنجليزية وألمانية ، كما حملت إلينا الأنباء ، فى أوقات مختلفة ، ويأتى دعم الدولة الأم لمثل هذه الجامعات باعتبارها تؤدى خدمة " قومية " للثقافة التى تمثلها والترويج لها ، مما لابد معه أن تنعكس على علاقات هذه الدولة بالدولة التى تقوم فيها الجامعة التى تحمل ثقافتها ، فضلا عما يؤدى إليه هذا أيضا من علو مكانة عالمية .

وإذا كانت الجامعات الحكومية مفروض أن تكون مجانية بحكم الدستور ، إلا أن هناك عدد من التطورات التى لحقت هذه الجامعات من حيث " التسويغ التشريعى " لفرض مصروفات

فى بعض الأحوال ، فالدراسات العليا كلها على وجه التقريب لم تعد مجانية ، وإن كان ما يدفعه الطالب لا يساوى كم ما ينفق عليه ، وهناك ما سُمى " بالتعليم المفتوح "، والذى يختلف كثيرا عن القواعد العالمية المعروفة عن التعليم المفتوح ، ويقترب إلى حد كبير من التعليم الحكومى النظامى ، وهناك ما سمى " بالانتساب الموجه " الذى أضيف إلى الانتساب العادى ، ويكفى أن نعلم أن عدد طلاب هذه الفئة ذات التعليم بمصروفات فى كلية واحدة هى تجارة عين شمس ، ووفقا لإحصاء ١٩٩٩/٨٨ هو ١٧٥٢٥ طالبا أى خمس أضعاف طلاب الجامعة الأمريكية جميعا ، وقريب من هذا عددهم أيضا فى نفس التخصص فى جامعة القاهرة حيث يبلغ ١٤٩٠٦ طالبا وطالبة . وفضلا عن ذلك ، فقد بدأت تنتشر فى بعض كلياتنا صيغة تقوم على تقديم نوعية من الدراسات المتميزة باللغة الأجنبية ، مما يتطلب أن يدفع الطالب عنها مصروفات .

وهذه الصيغ كلها صور وأشكال يكاد المراقب يشعر أنها صيغ غير مباشرة لمحاصرة المجانية ، ولسنا هنا فى مجال مناقشة هذه القضية ، ولكن التساؤل الذى لا بد أن يطرح نفسه:هل طرح صيغ وبرامج تعليمية ، يُطلق عليها أنها متميزة ، يعنى أن التعليم الحكومى المجانى يظل غير متميز تحقيقا للمثل العامى الشائع " اللى ممعاهوش ما يلزموش " ؟

إن هذا ينقلنا على الفور إلى موضوع اقتراح جامعة القاهرة ، ويبدو أن استخدام مصطلح " جامعة أهلية " مقصود بفكرة أن تكون الجامعة المقترحة وسطا بين الحكومى والخاص ، لكن الحقيقة أن هذا يكون غير دقيق إلى حد كبير ، ذلك أن المقصود " بالأهلية " ، وفقا للعرف الذى ساد تاريخ التعليم فى مصرعلى الأقل ، أن يتم الأمر بعيدا عن الحكومة ، وأن تتولاه هيئة قومية مستقلة ، لا تبتغى بالجامعة أن تكون مشروعا استثماريا ، وتقوم هذه الهيئة القومية بتكوين ما يمكن تسميته " بصندوق تمويل الجامعة " تتكون موارده من تبرعات تحشد لها جهود ضخمة ، ولا بأس من مؤازرتها رسميا ، واستحداث محفزات للتبرع ، ، مثل خصم المبالغ المتبرع بها من الوعاء الضريبى ، أيا كانت هذه المبالغ ، دون التقيد بنسبة معينة كما هو الحال الآن .

إن شيئا كهذا حدث فى مصر بالفعل ، ونتج عنه قيام الجامعة المصرية (الأهلية) ، وهذا مما كان يجعلنا نلح على عدم استخدام وصف (الأهلية) فى بداية الاتجاه إلى السماح بإنشاء جامعات خاصة ، وكان قيام عدد من الجمعيات الخيرية منذ أواخر القرن الماضى

وأوائل القرن العشرين ، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية ، وجمعية التوفيق القبطية ، وجمعية المساعي المشكورة ، وجمعية العروة الوثقى يسير فى نفس الاتجاه ، حيث كان الغالب على أنشطة هذه الجمعيات تقديم خدمة تعليمية بأجور رمزية إلى جمهور معظمه من أبناء الفقراء لمواجهة ما كان سائدا من مصروفات عجزت عن الوفاء بها الجمهرة الكبرى من أبناء الفقراء ، واعتبر هذا الجهد أحد أسلحة الحركة الوطنية فى مواجهة سياسة الاحتلال الإنجليزى التى كانت تقف بالمرصاد لأى توسع فى التعليم المتقدم للمواطن المصرى . وهل ننسى أيضا مشروع القرش الذى قام على أكتاف عدد من شباب الجامعة ، مثل أحمد حسين ، وفتحى رضوان ونورالدين طراف وغيرهم فى ثلاثينيات هذا القرن ؟.

ومن هنا فأنا لا أدرى حقيقة كيف تقيم جامعة القاهرة " الحكومية " جامعة تكون " أهلية " ، ويكون للبنك الدولى دور كبير فى تمويل إنشائها ، ويدفع الطلاب تكاليف تعليمهم ؟ ربما تكون هناك تفاصيل تلقى ضوءا على القضية ، لكننا للأسف لا نملك إلا هذه السطور القليلة التى حملت إلينا النبأ ، مما جعلنا نشعر بقدر من القلق الذى نرجو أن يكون مشروعا ، خوفا من أن تكون هذه الجامعة المقترحة شكلا من أشكال الخصخصة للتعليم الجامعى الحكومى فى صيغة مبررة .

إننا نتفهم جيدا أزمة التمويل التى تعانى منها جامعاتنا الحكومية والتى تغل يدها عن أن تتطور بالخدمة التعليمية الجامعية إلى أقصى ما نطمح إليه ، على الرغم من تزايد الإنفاق الحكومى عليها عاما بعد عام ، ونثق فى وطنية د.مفيد شهاب وزير التعليم العالى ، كما نثق فى أن مسئولى جامعتى القاهرة والإسكندرية لا يبتغون إلا صالح التطوير الجامعى ، وعمق بصر الجميع بالفروق الأساسية بين المشروع التعليمى عندما يكون " أهليا " لا يستهدف الربح ، ولا يرهق طلاب التعليم ببواهظ المصروفات ، ويكون مستقلا عن الإدارة الحكومية ، وبينه عندما يكون " خاصا " يستهدف الربح ، وربما " يتوحش " فيرهق الطلاب ماليا ، وفى نفس الوقت فنحن نثق كذلك فى حقنا المشروع فى ما أشرنا إليه من قلق ، نرجو أن يتبدد بكثير من التفصيل ومزيد من المناقشة ...

---

* جريدة العربى ، ٢/١/٢٠٠٠

كم "زويل" نقتله فى جامعاتنا ؟!

فى آخر زيارة لى لأستاذنا الراحل د٠زكى نجيب محمود فى منزله عام ١٩٨٦مع زميلى د٠وجيه الصاوى ، بعد سنوات طويلة لم أره فيها ، لم تكن السيدة الفاضله حرمه موجودة ، فلاحظت أن الرجل يخدمنا بنفسه ، وقد بلغ من السن عتيا ، حيث كان يبصر بصعوبة ، ويتحرك وهو محنى الظهر ، وتساءلت بينى وبين نفسى : ألا يستحق هذا الأستاذ الفذ أن توفر له الدولة مساعدين ومعاونين له لا للأحوال المعيشية وحدها وإنما بالذات فى الشأن العلمى ؟ وماذا لو واجهه موقف صعب وخطر ؟

تذكرت هذا فى التو واللحظة وأنا أستمع إلى أحد أحاديث د٠أحمد زويل من أنه ، لو كان وحده ، ما كان يمكن له أن ينجز ما أنجزه ، فمعه فريق عمل من درجات ومستويات مختلفة ، وهذه هى العادة فى أغلب الأحوال فى الجامعات ومراكز البحث العلمى فى البلدان المتقدمة .

صحيح أن هناك فى مصر من ينهج نفس النهج ، لكنهم قلة تعد على الأصابع ، وبصفة شخصية ، فقد سعدت عام ١٩٨٤ بزيارة الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مكتبه المجاور لمسكنه ولمست كيف يعمل معه عدد من المعاونين الذين يوفرون له الكثير بحيث يتجه جهده هو إلى عملية الكتابة نفسها ، وكذلك ، ما كان للصديق العزيز د٠ عبد الوهاب المسيرى أن ينجز عمله العبقرى فى الموسوعة الخاصة باليهود واليهودية والصهيونية ، لولا أنه اعتمد على فريق من الباحثين المعاونين فى بلدان مختلفة يمدونه بالمادة العلمية بحيث يتفرغ هو إلى عمليات الانتقاء والاختيار والتحليل فالكتابة .

وأرجو من القارىء أن يصدقنى إذا قلت له أننى أذكر عندما رأست قسم أصول التربية بتربية عين شمس أول الثمانينيات وجدت نفسى مسئولا عن متابعة أمر لمبة كهربائية فى المكتب كانت قد احترقت ! وجاء أستاذ يحملنى مسئولية ضياع خطاب له من على مكتبه ! وأن إحدى جلسات مجلس الكلية ، انشغل الجمع الكبير من الأساتذة فيها فى مناقشة لكيفية حماية الزجاج الخلفى لمبنى الكلية من تكسره نتيجة لعب بكرة القدم بجوار الكلية ، ومرة أخرى دارت المناقشة عن ضرورة أن تكون هناك أماكن مخصوصة لعمل الشاى والقهوة ،

بدلا مما كان حادثا من صنعها فى جانب من دورات المياه !! وكان هذا ومثله أحد الأسباب التى جعلتنى أستقيل من رئاسة القسم وأقسم بعدها بتطليق العمل الإدارى ، مهما علا ، بالثلاثة!

ولما ذهبت بعدها زائرا بإحدى الجامعات الأمريكية وجدت أن هناك شبركة خاصة بكل ما يتصل بنظافة وصيانة الكلية ، وإدارة خاصة مستقلة بقبول الطلاب ، وأخرى بالنتائج .. وهكذا ، بحيث لا يكون العميد مسئولا إلا عن التعليم والبحث العلمى فقط ، ولا يغرق فى مستنقع الشئون الإدارية والتفصيلات المالية ، فيمكن له أن يواصل النمو العلمى بالقراءة والاطلاع والبحث دون أن يعيقه المنصب عن ذلك . وتنظر إلى كل من يتولى منصبا إداريا فى جامعاتنا فترثى له حقا ، ولك ، بغير مبالغة ، أن تحمد الله لو وجد وقتا يمكن أن يقرأ فيه جريدة يومية ، فما بالك بالمجلات العلمية والكتب والأبحاث ؟!

إننى لا أتحدث عن إمكانات مالية ضخمة ، ولا أتحدث عن إمكانات علمية كبيرة ، وإنما أشير إلى أمور ليس من العسير توفيرها ، ، فيمكن عن طريق قدر من التدريب للعمالة الزائدة فى الدولة أن نوفر بعضهم معاونين لعدد من الأساتذة الذين يتفرغون للبحث العلمى . وأتحدث عن تنظيمات إدارية وإعادة هيكلة للبنية الإدارية فى جامعاتنا بما يحررها من البيروقراطية ويثقل كاهل من يتولون مواقع قيادية .

---

* الميدان ، ١٨/١/٢٠٠٠

٠٠ ولا عزاء للجامعات !

تقتضينى ظروفى فى كثير من الأحيان أن أمر من خلال المدينة الجامعية لجامعة عين شمس ، ومنذ ما يقرب من أسبوعين وأنا أرى الاستعدادات على قدم وساق لإقامة " سرادق " ضخم يسع عددا كبيرا من الطلاب يؤدون امتحانات الفصل الدراسى الأول ٠ والحق أنه كثيرا ما ينتابنى شعور بالكآبة والحزن كلما رأيت هذا السرادق ، ليس تذكرا لما كان ينتابنا فى مرحلة التلمذة من مثل هذه المشاعر المرافقة دائما للامتحانات ، ولكن لأن هذا السرادق يذكرنى دائما بسرادقات العزاء التى تقام لمن ينتقلون إلى رحمة الله ، وكأنها هى أيضا تقام حزنا على وفاة مجموعة من التقاليد والمفاهيم الجامعية العريقة ٠

وأبرز مثال على هذا الذى نقول هو هذه الامتحانات " الفصلية " التى تهدر وقتا مهما من العام الدراسى ، فلا يتبقى لنا للتعليم إلا القليل ، حتى أننا ننفق من الوقت على الامتحانات ما يكاد يساوى الوقت الذى ننفقه على عملية التعليم نفسها ٠ إننى أبذل المستحيل وأسابق الزمن بحيث لا أتغيب أبدا عن محاضرة ، ومن الكلمات التى أقولها لطلابى فى أول لقاء أنه طالما أنا على قيد الحياة فلابد وأن أجىء ، وفى موعد المحاضرة المحدد بالثانية ، فإذا حدث فى نوادر الدهر أن لم آت فلابد أن يكون قد حدث لى حادث أليم ، أو أكون خارج الجمهورية ، وهو الأمر النادر على وجه التقريب ، وإن حدث فلابد أن أعوضهم بمحاضرات أخرى فى أوقات إضافية ٠ وأذكر بهذه المناسبة أن اجتماعا للمجلس القومى للتعليم كان يحضره د٠مفيد شهاب وبدأ بعد بعض الوقت يلقى كلمة ، وكانت المرة الأولى التى أسمع له فيها ، وكنت توافقا لذلك ، لكن عندما نظرت إلى ساعتى ووجدت أن موعد محاضرة لى قد أزف أضطررت آسفا إلى المغادرة أثناء إلقاء الوزير كلمته ، وأنا أشعر باستحياء شديد لتصرفى ، لكن موعدى مع الطلاب هو صاحب الأولوية دائما ، خاصة وأنا مطمئن إلى أن د٠مفيد يسعده هذا الالتزام ولو على حسابه الشخصى ٠

ومع ذلك فغالبا ما أجد أن مجموع أسابيع التعليم معى لا تزيد عن عشر ! وتعالوا معى نحسبها ٠٠

البداية الرسمية للعام الجامعى هى الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر ٠ هذا صحيح ، لكن كثيرا من الكليات لا تستطيع ذلك عمليا ، فالتكدس المتزايد لأعداد الطلاب مع قلة الأماكن أو ضيق مساحات القاعات قياسا لعدد الطلاب فى بعض المجموعات ، يؤخر

استقرار الجداول ، فيضيع الأسبوع الأول . وفي الأسبوع الثاني غالبا ما أجد الحضور من الطلاب قليلا للغاية فأضطر ألا أبدأ في شرح المنهج وأنفق الوقت في تعريف عام به وبعض القواعد والآداب العامة والمعاملات التي أستحب أن تكون بيننا .وقبل الامتحانات بحوالي أسبوعين نجد أنفسنا أمام ضرورة التوقف ، ففي كليتنا لا تقام سرادقات العزاء - أقصد الامتحان - ، فتشغل جميع القاعات ، وتجهز بأرقام الجلوس ويهيأ ترتيب خاص للمقاعد ، فضلا عن شغل بعض الحجرات بالكنترولات ، وانشغال عدد غير قليل من أعضاء هيئة التدريس بالاستعدادات الامتحانية .

والأدهى والأمر أن يحدث هذا أيضا مع طلاب الدراسات العليا مع أن امتحانات بعضهم آخر العام ، والبعض الآخر في سبتمبر ، لكن نفس الظروف المكانية المشار إليها في الفقرة السابقة تلزمنا بذلك ، ومع أن بداية الدراسة بالنسبة إليهم تتأخر شهرا كاملا عن طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، ولا أجد سبيلا أمامي إلا بأن أعطي محاضرات إضافية مكثفة في أوقات أخرى قبل هذه الاستعدادات الامتحانية ، وكثيرا ما أضطر إلى التدريس في عطلة نصف العام ، وكذلك في عطلة الصيف ، ومع هذا الجهد الكبير ، أجد أن عدد الأسابيع الكلية طوال العام للدراسات العليا قد لا يتجاوز أربعا وعشرين ، وهو أقل عددا بالمقارنة بما يحدث في كل دول العالم ، لكنه أكثر من أي عدد آخر في بلدنا !!

• الميدان ، ١٩٩٩/١٢/٢١

التعليم التجارى فى الجامعات المصرية

عرفت مصر منذ قرون طويلة نوعية من العاملين ، كانوا كتبة الدواوين ، وجباة الأموال ، وصيارفة الأقاليم ، لكن من كانوا يمارسون مثل هذه الأعمال وما شابهها قاموا بها تقليدا ومحاكاة لمن سبقهم ، ووفقا لما قد تمليه الخبرة العملية ، لكن لم يكن هناك أبدا تفكير فى الإعداد العلمى المهنى .

فلما تولى محمد على الحكم فى أوائل القرن التاسع عشر(١٨٠٥م) هدته عبقريته إلى أن " تحديث " مصر لن يتأتى إلا بتحديث العمل الإدارى والمحاسبى والاقتصادى وقيامه على أسس منهجية علمية وبحيث يستند إلى ما وصل إليه العلماء المتخصصون والخبراء المدققون ، فكان أن صدر قرار بإنشاء مدرسة " للمحاسبة " عام ١٨٣٧، وإن كانت هذه المدرسة لم تعمر طويلا ، إذ يبدو أن ظهورها كان سابقا لإمكانية أن تهضمها الثقافة القائمة .

ومن ناحية أخرى ، فقد رأى محمد على أن العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة التى أقامها فى البلاد تحتاج إلى إدارة علمية معقدة ومنظمة فى الوقت نفسه ، ومن هنا جاء قراره بإنشاء مدرسة الإدارة الملكية فى عام ١٨٣٤ .

وهكذا كانت مدرسة المحاسبة ، ومدرسة الإدارة الملكية (أى المدنية) هى بداية التعليم التجارى فى مصر الحديثة .

وقد واجه هذا النوع من التعليمي إهمالا وضمورا بفعل الظروف التى عاشتها مصر من حيث وقوعها فى براثن الاحتلال البريطانى ، ثم تغلغل قوى الرأسمالية الأجنبية فى مختلف شرايين الاقتصاد المصرى ، وبالتالى اعتمادها على الأجانب وحدهم إلى حد بعيد فى إدارة الأعمال الاقتصادية المتقدمة ، إلى أن أنشأت الحكومة مدرسة المحاسبة والتجارة الخديوية عام ١٩١١ ، وبها قسمان : عال ومتوسط بدرب الجماميز بالقاهرة ، وفى سنة ١٩١٣ انفصل القسمان فاستمر المتوسط فى درب الجماميز ، ونقل العالى إلى بناء مستقل بشارع

المبتديان ، حتى انضمت مدرسة التجارة العليا إلى الجامعة المصرية عام ١٩٣٥ ليدخل قطاع كبير من التعليم التجارى العالى بعد ذلك تحت المظلة الجامعية .

ونحاول فى المقال الحالى أن نقوم " بإطلالة كمية " على هذا التعليم فى جامعاتنا المصرية ، وفقا لإحصاءات وزارة التعليم العالى عن عام ١٩٩٨/٩٧ ، مدركين بطبيعة الحال أن المسألة ليست " كمية " فقط ، " فنوعية " التعليم ربما تكون الأهم ، لكن هذا الجانب لا نريد اقتحامه لسبب بسيط ، هو أننا لسنا من أهل الاختصاص الذى لابد أن يكون متوافرا عند الحديث عن النوعية .

وقبل أن نفصل القول ، يهمنا أن نسجل عددا من الملاحظات :

- ينفرد الإحصاء الخاص بجامعة قناة السويس عن باقى الجامعات بأنه خاص بالعام ١٩٩٧/٩٦ فى أطلس الجامعات الصادر فى أكتوبر ١٩٩٨ .
- أننا لا نضمن حديثنا ، الجامعة الأمريكية ، ولا الجامعات الخاصة ، أو جامعة الأزهر .
- أحيانا ما واجهنا الاختلاف فى الأرقام الخاصة بنفس الموضوع بين أطلس الجامعات وبين الإحصاء الصادر عن مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى بالمجلس الأعلى للجامعات ، بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ، وفى نفس الأخير ، قد نجد اختلافا بين الأرقام المجمعة لأعضاء هيئة التدريس وتفصيل عددهم فى كل جامعة على حدة ، مما لابد معه أن نترك مساحة لاحتمال وجود نسبة ولو قليلة جدا من الخطأ .

الطـــلاب :

- يصل العدد الكلى لطلاب كليات التجارة فى جامعاتنا إلى ٣٠٤,٣٩٩ طالبا وطالبة ، وإذا علمنا أن العدد الكلى لطلاب الجامعات يبلغ ١,٢٥٨,٢٤٢ لأدركنا الحجم الكبير لهذه النوعية من الدراسات ، إذ أن طلابها يشكلون بالتالى ما نسبته ٣١٪ . ونظرة سريعة إلى هذا الرقم تنبئنا بافتقاد النظرة المستقبلية ، فليست هناك فى السوق المصرى (بالمعنى الواسع لهذا المصطلح الذى لا يحصره فقط فى نطاق العمل التجارى) دراسة واحدة تشير من قريب أو من بعيد إلى أنه يمكن أن يتوافق مع احتياجاته ، مما يفسر لنا هذه الأعداد الضخمة من العاطلين من الخريجين .

يحدث هذا التوسع غير المحسوب ، فى هذا القطاع بالذات ذى الصفة الاقتصادية ليحمل تناقضا صارخا بين (الصفة) وبين (الوظيفة) ، فمن المفروض أن يكون التعليم الاقتصادى هو أولى القطاعات بالسير المحسوب ، وبالخطى التى لا تهدر جهدا كبيرا فيه ، مهما كان من نقد يمكن أن يُوجه إلى مستوى الأداء فيه ، فأهل هذا التعليم هم الذين يحسبونها بالقرش والجنيه ، ويجمعون ويطرحون ويضربون ويقسمون !!

- وداخل هذا العدد الكلى نجد تباينا بين الجامعات ، ففى جامعة عين شمس نجد أن عدد طلاب التجارة بها يبلغ ٥٤,٤١٢ طالبا وطالبة ، بنسبة ٣٣٪ من طلاب نفس الجامعة ، وهو عدد يفوق مجموع طلاب جميع كليات عدد من الجامعات فى بعض الدول المتقدمة ! لكن ، من حيث النسبة ، نجد أن الطلاب التجاريين بجامعة قناة السويس عددهم ١٥,٩٠١، بنسبة تصل إلى ٤٤٪ من جملة عدد طلاب الجامعة نفسها الذى يصل إلى ٣٥,٨٥٤ طالبا وطالبة .

لكن ، إذا نسبنا عدد طلاب كل جامعة إلى العدد الكلى لطلاب التجارة فى كل الجامعات فسوف نجد أن طلاب جامعة عين شمس تصل نسبتهم إلى ١٨٪ على وجه التقريب ، وهى أعلى النسب ، تليها نسبة طلاب التجارة فى جامعة القاهرة ، فعددهم يصل إلى ٤٣,٨٦٥ بنسبة ٢٤٪ من طلاب الجامعة نفسها ، لكن بنسبة ١٤,٤٪ ، بينما أقل الطلاب عددا هم فى جامعة المنوفية ، حيث يصل إلى ٣,٩٤٤ بنسبة ١٦٪ من جملة طلاب نفس الجامعة ، وبنسبة ١,٢٪ من الجملة الكلية لطلاب كليات التجارة .

ولابد للمرء أن يتساءل : على أى أساس تحظى هذه الجامعة بتلك النسبة العالية ، ويكون الوضع عكسيا فى الجامعة الأخرى ؟ هل هناك نوع من التميز فى نوعية الدراسة هنا أو هناك ؟ هل السوق القريب من هناك أكثر اتساعا منه هناك ؟ هل عدد أعضاء هيئة التدريس هنا أكثر من هناك ؟ للأسف الشديد الإجابة هى بالنفى على كل تلك التساؤلات ، مما يشير إلى " عشوائية " واضحة !!

- يبلغ عدد الطالبات فى كل الكليات ٩٠,٤١١ طالبة أى أنهن يشكل نسبة تصل إلى ٣٠٪ / مما يشير إلى ميل النسبة لصالح الذكور ، وداخل هذه النسب الكلية نجد تفاوتا بين الجامعات ، فأكثر نسبة من الطالبات توجد فى جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس

وقناة السويس حيث تصل إلى ٤٠٪ فى كل منها بالنسبة لكل جامعة على حدة ، أما إذا نسبنا عدد طالبات كل جامعة إلى العدد الكلى لطالبات التجارة فسوف نجد الأمر مختلفا ، إذ سنجد أن عددهن فى عين شمس يأتى فى المقدمة حيث يصل إلى ١٨,٧١٢ طالبة ، بنسبة ٢٠,٦٪ ، وفى القاهرة ١٧,٨٩٨ بنسبة ١٩,٧٪ ، وأقل عدد هو فى جامعة المنوفية ، حيث يصل عددهن إلى ٧٨٥ بنسبة ٢٠٪ من طلاب نفس الجامعة ، وبنسبة ٨, ٪ ٠ ولابد أن تثير هذه الأرقام الخاصة بالإناث دهشتنا ، حيث المعروف بين كثيرين أنهن ، ربما ، أصلح وأنسب لممارسة عدد غير قليل من الأعمال التى تقع فى النطاق التجارى ٠

– يبلغ عدد طلاب الانتساب الموجه إلى ٤٣,٤٧٤ طالبا وطالبة ، أى بنسبة ١٤٪ من جملة الطلاب التجاريين ، والانتساب الموجه تعليم بمصروفات تصل إلى بضع مئات من الجنيهات ، وبغض النظر عن الموقف من مجانية التعليم المنصوص عليها فى الدستور ، فإننا نقف عند حد الوصف والتسجيل ٠ ولم يعرف هذا التعليم طريقه إلى كل الجامعات ، فالجامعات التى تطبقه قليلة وهى : القاهرة وعين شمس وأسيوط وطنطا ، ولابد أن نجد له انتشارا عاما بعد عام ، مما يعنى أن مساحة التعليم غير المجانى سوف تتسع بدورها عاما بعد عام ٠ وتقف عين شمس فى المقدمة ، فعدد طلاب الانتساب الموجه بها يبلغ ٢٧,٥٢٥ طالبا وطالبة ، والقاهرة :١٤,٩٠٧، وفى طنطا : ٦,٧١٦ ، بينما أسيوط : ٤,٣٢٦ ، وهذا العدد الأخير يشكل نسبة قدرها ٤٥٪ من جملة طلاب التجارة بنفس الجامعة ، وبذلك تكون أعلى الجامعات ، هذا فى الوقت الذى نقول فيه أن المستوى الاقتصادى لطلاب الصعيد ليس مرتفعا ، ونستند إلى ذلك فى تفسير بعض العوامل التى تسبب انتشار التطرف والعنف المسلح بين الشباب هناك !!

– يصل عدد طلاب الدراسات العليا إلى ١٣,٢٩٤طالبا وطالبة ، بنسبة ٤٪ ، وهو عدد متدن للغاية ، يسير فى عكس التفكير الجامعى فى الكثير من الدول المتقدمة ، حيث هناك حرص على الارتفاع بعدد هذه الفئة من الطلاب ، دون أن يعنى هذا ترخص فى الشروط الأساسية لضمان جودة التعليم ٠ وتصل عين شمس إلى موقع متقدم بالنسبة لغيرها ، فبها وحدها ٧,٣٧٢ طالبا وطالبة، بنسبة ١٣,٥٪ من طلاب تجارة عين شمس ، وبنسبة ٥٥٪ من جملة طلاب الدراسات العليا التجارية فى كل الجامعات !!

أعضاء هيئة التدريس :

– أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فيبلغ العدد الكلى ٨٢٩ عضوا ، أى أن لكل عضو ٣٦٧ طالبا وطالبة ، وهى نسبة خطيرة ومفزعة حقا ، لأن التفكير السائد أن المسألة لا تعدو أن تكون تعليما يتطلب ميكروفونا ، وقاعة ضخمة ، والذى يتحدث إلى مائة يستطيع أن يتحدث إلى عدة ألوف ، مع أن التعليم التجارى لم يعد – كما يُشاع – تعليما نظريا بحتا ، فقد أصبح يعتمد على الكثير من التقنيات الحديثة ، فضلا عن التدريبات العملية الضرورية.

– وداخل هذا العدد نلمس خللا واضحا فى تركيب الهيكل الداخلى بين المستويات الثلاث : أستاذ / أستاذ مساعد / مدرس ، فالمفروض أن يكون فى شكل هرمى ، حيث تتسع القاعدة وتضيق القمة ، لكن الذى حدث أننا نجد لدينا ٢٤١ أستاذا ، بنسبة ٢٩٪ ، و ٢١٦ أستاذ مساعد ، بنسبة ٢٦٪ ، و ٣٧٢ مدرسا ، بنسبة ٤٥٪ ، فالنسبة فى قاعدة المدرس معقولة ، لكن الوضع معكوس بين أستاذ وأستاذ مساعد .

– أفضل نسبة ، نجدها فى تجارة المنوفية ، فهى تصل إلى عضو لكل ١٧١ طالب وطالبة ، ولابد أن نتوقع أن أسوأ نسبة هى فى تجارة عين شمس حيث تصل إلى عضو لكل ٥١٣ طالب وطالبة ، مما لابد معه أن نشعر بالقلق الذى يمكن أن يدفعنا أن نصرخ : هذا حرام والله !!

ولعلنا فى النهاية نكرر ما ضمناه فى ثنايا المقال ، فمع التقدير الكامل لقيمة وأهمية كل قطاع من قطاعات التعليم الجامعى ، مفروض أن يضرب التعليم ذى الصبغة الاقتصادية المثل والقدوة فى مراعاة الشروط الأساسية لاقتصاديات المشروع التعليمى ، وأن هذا لا يعنى أن نعلم أكبر عدد ممكن بأقل تكلفة ممكنة ، فهذا هو الحادث ، لكن هناك أضلع الثالث للمثلث وهو : وبأفضل جودة ممكنة ، وهو الأمر الذى نتساءل :هل هو متوافر حقا ؟!

الإجابة هى بالنفى مع الأسف الشديد ، مما لابد معه من وقفة جدية على مستويين :

أولهما : المستوى الكمى ، بأن نشهد سعيا حثيثا نحو التخفيض التدريجى لأعداد المقبولين فى كليات التجارة يتناسب مع الإمكانات المتوافرة فى هذه الكليات من حيث أعضاء هيئة التدريس والجوانب المادية من منشآت وأجهزة ، فضلا عن ضرورة التناسب مع احتياجات المشروعات الحالية والمستقبلة فى المنظور القريب من قوى متعلمة تعليما

تجاريا عاليا . وإذا كان التخفيض الكمى لأعداد الطلاب عسيرا ، فيمكن " تفتيت " الكيانات الضخمة إلى كيانات أصغر ، يختص بعضها بنوعيات متخصصة ومتقدمة من التعليم التجارى .

أما ثانيهما : المستوى الكيفى ، فنأمل أن نشهد فى أقرب وقت ممكن حركة مراجعة لما يتعلمه الطلاب ، و الهيكل العلمى للأقسام ، والتخصصات اللازمة لمواكبة التطور المذهل للاقتصاد العالمى والإدارة ، لا عن طريق " مؤتمرات " فقط ، وإنما أيضا عن طريق بحوث ودراسات .

---

* الأهرام ، ٢٠٠٠/٢/٢٨

التعليم الهندسى فى جامعاتنا المصرية

البدايات :

عندما بدأ محمد على فى بناء دولة حديثة فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر كان فى حاجة ماسة إلى " كوادر هندسية " تضطلع بعبء مسح الأراضى المصرية وحفر الترع وإقامة الجسور والسدود ، فضلا عن تشغيل ما كان ينشئه من مصانع ، وما كان بعضه يتطلبه من معادن . وكان إنشاء " مدرسة " تقوم بإعداد مثل هذه النوعية من الفنيين أمرا لم يزل بعد غير مطروح ، ومن هنا فقد كانت الصيغة التى طبقت هى ما يمكن أن نشبهه بما يحدث أيامنا الحالية من عقد " دورات " تدريبية أو تعليمية لفترات قصيرة ، فما أن يسمع محمد على عن واحد له دراية وعلم ومهارة بشأن من الشئون الهندسية أو الرياضية ، وخاصة إذا كان من العائدين من البعثات حتى يرسل له ليقابله ويخصص له بعض التلاميذ يتعلمون على يديه فى موقع بسيط متواضع ،لكن ذلك لم يكن سيستمر إلا فترة قصيرة قد لا تتعدى سنتين أحيانا .

ويمكن القول بأن التعليم المنظم للهندسة فى صورة " مدرسة " كانت بداياته فى عام ١٨١٦م، عندما وصل إلى علم محمد على أن أحد أولاد البلد المصرى اسمه " حسين جلبى عجوة " ، فيما يروى الجبرتى فى حوادث سنة ١٢٣١هـ ، قد استطاع أن يبتكر آلة توفر فى الطاقة المطلوبة لضرب الأرز ، فبدلا من أن تستلزم أربعة ثيران يديرونها أمكنه أن يجعلها تدور بثورين اثنين . وعندما تحقق محمد على من صحة هذا أنعم على هذا الشخص وأمر بأن تخصص له ترتيبات فى دمياط تمكنه من تأسيس ما يمكن تشبيهه بمدرسة متواضعة يتعلم فيها عدد من التلاميذ بلغ عددهم ثمانين تلميذا على يديه ، ومعه مدرس آخر ممن هم على علم بقواعد الحساب والهندسة ، وسُمى المكان الذى كانوا يتعلمون فيه " مهندسخانة " . لكن مثل هذه المدرسة لم تستمر طويلا .. ولهذا يمكن القول أنه مصر زمن محمد على شهدت ظهور عدد من مدارس الهندسة ، لكن ليس فى وقت واحد .

أما أول مدرسة " حقيقية " ذات مقومات وأسس أكثر رسوخا فهى تلك التى أنشئت ببولاق عام ١٨٣٤ فى قصر إسماعيل بن محمد على الذى كان قد عاجلته المنية فى الحرب التى غاضها الجيش فى السودان ، وقد حاول منشئوا المدرسة من الخبراء الفرنسيين أن

ينشئوها على نمط مدرسة الهندسة بباريس ، وكان هدف التعليم فيها أن يعد ضباطا يخدمون فى المدفعية بالجيش سواء كان ذلك برا أو بحرا ، وكذلك إعداد مهندسين للأشغال العامة وأعمال المناجم ، وموظفين لمصانع البارود وتكرير الملح ، فضلا عن إعداد عدد من الذين يمكن أن يقوموا بمهمة تدريس الرياضيات وعلم الطبيعة فى المدارس الحديثة التى أنشئت فى ذلك العهد على النمط الغربى الحديث وخاصة المدارس " التجهيزية " المقابلة للمدارس الثانوية الآن .

ومر التعليم الهندسى بسنوات سوداء فى سنوات الاحتلال البريطانى الأولى ، اتساقا مع النهج الاحتلالى العام ، فقد تناقص عدد طلبة مدرسة الهندسة من ٥٥ طالبا عام ١٨٨٢ إلى ٢٥ بعد عشر سنوات ، (ثم إلى ٢٣ سنة ١٩٠٣وفقا لأحد تقارير دنلوب المستشار الإنجليزى الشهير للتعليم) . وقد أرجع أبو التعليم المصرى الحديث " على مبارك " – وقد كان مهندسا كبيرا – هذا التناقص فى تقرير له عن التعليم عام ١٨٩٨إلى صعوبة المواد الهندسية بالنسبة لغيرها من المواد التى بالمدارس العليا الأخرى ، بالإضافة إلى عدم الثقة فى مستقبل المهنة وكثرة مصروفات المدرسة ، وقلة النسبة التى كانت مخصصة للطلاب الذين يمكن أن يتعلموا مجانا . ويرتبط ببهذا كله تدنى المستوى التكنولوجى فى المجتمع المصرى طوال العقود الماضية ، وتخلف الإنتاج مما كان لا يولد حاجة ماسة للمهندسين ، اللهم إلا لتخصصات معينة ، تتصل بالسكك الحديدية والمساحة والرى والعمارة .

الوضع الحالى :

ولن نستطرد طويلا فى التتبع التاريخى لمسار التعليم الهندسى ، ونقفز فورا إلى الوضع الحالى محاولين أن نقوم بـ " إطلالة " على عدد من الجوانب " الكمية " المصورة لهذا التعليم فى جامعاتنا المصرية ، وفقا لما صدر عن وزارة التعليم العالى من إحصاءات عن العام الجامعى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، مؤكدين أن هذه الصورة الكمية لا يمكن الاعتماد عليها وحدها فى " تقدير الموقف " بالنسبة للتعليم الهندسى فى جامعاتنا ، فهناك بطبيعة الحال الجوانب التى تتصل بمناهج التعليم ونظامه وتكوين أعضاء هيئة التدريس ، والإدارة ، والتجهيزات اللازمة .. وهكذا مما يكون ضروريا " لمتخصص " أن يتناوله .

ونحن إذ نقتصر على كليات الهندسة بجامعاتنا نلفت النظر إلى وجود بعض المؤسسات التعليمية التى بها أيضا دراسات هندسية مثل معهد الكفاية الإنتاجية بجامعة الزقازيق ،

وهناك كذلك كليات الحاسبات ، وكلية التعليم الصناعى ، فضلا عن عدد من المعاهد العليا التكنولوجية والمعاهد الصناعية ، فماذا تقول الأرقام ؟

بالنسبة للطلاب :

بلغ عدد طلاب جميع كليات الهندسة فى مصر ، بما فى ذلك الأزهر والجامعات الخاصة ، ٨٤٢٢٩ طالبا وطالبة ، فإذا ما عرفنا أن جملة طلاب الجامعات قد بلغ ١,٢,٥٨,٢٤٢ ، فهذا يعنى أن نسبة طلاب الهندسة لا تزيد عن ٦,٧٪ ، هذا فى الوقت الذى يبلغ طلاب التجارة فيه نسبة ٣٠٪ !! .

وأكبر عدد لطلاب الهندسة يوجد بجامعة القاهرة حيث يبلغ هذا العدد ١٣٠٦٤ طالبا وطالبة ، وهو ما تصل نسبته إلى ١٥,٥٪ من جملة طلاب الهندسة فى مصر ، وما يصل إلى ٧٪ من جملة طلاب كليات هذه الجامعة ، تليها جامعة عين شمس حيث يبلغ عددهم فيها ١١٦٩٧ طالبا وطالبة بنسبة ١٣,٩٪ من جملة طلاب الهندسة و ٧٪ من جملة طلاب الجامعة نفسها .

أما أقل الجامعات عددا فهى جامعة جنوب الوادى ، فعدد طلاب الهندسة فيها لا يزيد عن ٨١٩ ، بنسبة ٠,٩٪ لطلاب الهندسة فى مصر ، و١,٧٪ من طلاب الجامعة نفسها .

وإذا كانت جامعة المنوفية تضم من طلاب الهندسة ٥٣٥٠ طالبا وطالبة ، أى بنسبة ٦٪ من جملة طلاب الهندسة ، لكن هذا العدد يشكل أعلى نسبة داخل أية جامعة ، إذ تصل إلى ٢٢٪ بالنسبة لجملة طلاب هذه الجامعة .

ونفس الشئ نلاحظه على الجامعة الأمريكية ، فعدد طلاب الهندسة بها ١٠٣٩ طالبا وطالبة ، أى ما نسبته ١,٢٪ لجملة طلاب الهندسة ، لكن هذا العدد عندما يُنسب إلى طلاب الجامعة الأمريكية نفسها يصل إلى ٢٣٪ ، وهى أعلى نسبة تصل إليها جامعة على أرض مصر .

وإذا ما نظرنا إلى أعداد الطالبات فسوف نجد توقعا بأن يكون عددهم أقل عن الذكور بحكم تأخر دخول الطالبات إلى هذه الكليات ، ومن هنا فقد بلغ عددهن ١٥٩٢١ طالبة فى

جميع كليات الهندسة ، أى بنسبة تصل إلى ١٩٪ ، أى أن هذا النوع من التعليم ينحاز إلى الذكور ، لكن لا عن قصد وإنما هى ظروف اجتماعية ربما لا تجعل االكثير من الإناث يقبلن على الدراسة الهندسية ، فعلى الرغم من تأخر الإناث فى الالتحاق بهذا التعليم إلا أنه مرت سنوات غير قليلة منذ أن بدأته وكان يمكن أن يعوضن هذا التأخر ، لكن ، هكذا جاءت هذه النسبة القليلة .

وتتفاوت نسبة الطالبات بين الجامعات ، ومن المعروف أن جامعة الأزهر حتى الآن تخلو من كلية للبنات للهندسة ، حيث أن التعليم فيها كما نعلم يقوم على الفصل بين الجنسين ، ولا ندرى تفسيرا لذلك ، ونخشى ما نخشاه أن يربط البعض بين هذا - خطأ - وبين الموقف الدينى !

وقد يدهش القراء إذا عرفنا أن أعلى نسبة للطالبات توجد بجامعة جنوب الوادى ، حيث من المفروض أن تعمل التقاليد المحافظة على الحد من إقبالهن ، وهذا لم يحدث ، وبلغت نسبتهن ٣٢,٦٪ بالنسبة لجملة طلاب الهندسة بالجامعة ، بل إن هذه النسبة فى هذا الإقليم المحافظ تفوقت على مثيلتها فى الجامعة الأمريكية حيث وصلت إلى ٢٣,٧٪ ، لكن نسبتهن بجامعة جنوب الوادى تنخفض لتصل إلى ١,٧٪ لجملة الطالبات الدارسات للهندسة.

ومن حيث العدد الخام فإن طالبات هندسة عين شمس هن الأكثر حيث بلغ عددهن ٢٦٥١ طالبة ، تليها جامعة الإسكندرية حيث بلغ عددهن ٢٤٨٩ طالبة .

وبالنسبة للدراسات العليا نجد أن عدد طلابها فى الجامعات المصرية لا يزيد عن ٧٩٧١ طالبا وطالبة ، أى بنسبة ٩٪ من جملة طلاب الهندسة ، وهى نسبة منخفضة للغاية إذا قيست إلى المعدلات العالمية العامة ، فى الدراسات العليا الجامعية .

وتتفاوت النسبة بين الجامعات ، فعددهم يبلغ ٢٥٥٠ طالبا وطالبة بجامعة القاهرة بنسبة تصل إلى ٣٢٪ من جملة المنخرطين فى الدراسات العليا الهندسية ، وهى كما نرى نسبة مرتفعة ، وإن كانت نسبتهم إلى جملة طلاب هندسة القاهرة ١٩,٥٪ .

وتتدنى هذه النسبة فى كل من جامعة طنطا وجامعة قناة السويس لتصل إلى ٠,٤٪ من جملة الدراسات العليا الهندسية ، وإن وصلت إلى ٠,٨٪ داخل كل منهما حيث بلغ العدد ٣٠ طالبا وطالبة بطنطا ، و٣١ بقناة السويس ٠

أما بالجامعة الأمريكية فعددهم يبلغ ١٠٠ ، بنسبة مقدارها ١,٣٪ بالنسبة للدراسات العليا الهندسية ، لكنها تصل إلى ما يقرب من ١٠٪ داخل نفس الجامعة ٠

أعضاء هيئة التدريس :

تتمثل فى هيكل أعضاء هيئة التدريس بكليات الهندسة بعض صور الخلل التى يعانى منها الهيكل العام لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ، فمن المفروض أن يتخذ شكلا هرميا ، بحيث تتسع فيه القاعدة المكونة من المدرسين لتنتهى بالقمة المكونة من الأساتذة ، ويشكل الأساتذة المساعدين منطقة الوسط ، لكن الواقع الفعلى غير ذلك ، حيث يشكل الأساتذة النسبة الأكبر قياسا للأساتذة المساعدين ٠

و يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الهندسة بجامعاتنا ٢٦٨٥ عضوا من أصل ٢٣١٥٨ هم جملة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ، أى أن كليات الهندسة تضم ما نسبته ١١,٦٪ ، هذا فى الوقت الذى نجدها تضم ٦,٧٪ من جملة طلاب الجامعات ، ولا شك فى أن هذا يعود بالمصلحة على النسبة بين أعضاء هيئة التدريس فى هذه الكليات وطلابها ، فبينما تبلغ النسبة العامة :عضو هيئة تدريس واحد لكل ٥٤ طالبا ، نجدها فى كليات الهندسة تتعدل لتصبح : عضو واحد لكل ٣١ طالبا ٠

أما بالنسبة للشكل الهيكلى ، فنجد أن توزيع أعضاء هيئة التدريس (حسب القوة الفعلية) فى كليات الهندسة مقارنا بالجملة العامة فى الجامعات يجئ كالتالى :

	أساتذة	أساتذة مساعدين	مدرسين
(١)	٨٦٤	٧٤٤	١٦٠٣
(٢)	٧٦١٨	٥٦٥٧	٩٨٨٣

ويشير رقم ١ إلى كليات الهندسة ، و٢ إلى كل الجامعات ٠

وبالتالى تكون النسبة المئوية للمستويات الثلاث فى كليات الهندسة إلى الجملة العامة ، كما يلى :

٪١٣ ٪١١ ٪ ٩,٦

فها هم الأساتذة أكثر دائما من الأساتذة المساعدين ، ولعل هذا يرجع إلى الظروف الخاصة فى جامعاتنا ، فمستويات الترقى ثلاث فقط ، والفترة التى يقضيها عضو هيئة التدريس حتى يصل إلى أستاذ يمكن ألا تزيد عن عشر سنوات ، والانصراف عن نظام الإعلان ، جعل الترقية وكأنها " آلية " . ولأن الحصول على الدكتوراه يتم غالبا بعد أقل من عشر سنوات من الحصول على الدرجة الجامعية الأولى ، أصبح الغالب هو أن يصل العدد الأكبر إلى مستوى الأستاذية عند الأربعين من العمر ، أو بعدها بقليل ، فيحدث التكدس الملحوظ .

وتتفاوت جامعاتنا فى نسبة أعضاء هيئة التدريس الهندسية إلى الطلاب ، فنجد أفضلها جامعة الأزهر ، حيث تصل إلى ١٦ طالب لكل عضو هيئة تدريس ، وبالتالى فهى حتى أفضل من النسبة العامة لكل كليات الهندسة. أما جامعة القاهرة ، فتصل إلى عضو لكل ٢٢ طالب ، تليها جامعة قناة السويس حيث تصل النسبة إلى ٢٣ لكل عضو . وفى المقابل نجد أن أسوأها حقا هى جامعة جنوب الوادى ، إذ تصل إلى ١١٧ طالب لكل عضو . ولا يغيب عنا أن هندسة القاهرة هى أقدم الكليات ، وأن هندسة جنوب الوادى هى أحدثها مما كان لابد أن ينعكس على هذه النسبة .

ترى : هل تتفق هذه الأعداد التى أشرنا إليها من الطلاب مع الاحتياجات الآنية والمستقبلية للتنمية فى مصر ؟ وبطبيعة الحال فلابد أن يلحق بهذا التساؤل تساؤل آخر عن " نوعية " التعليم الهندسى القائم ، فضلا عن " مستواه " . وإذا كانت نسبة أعضاء هيئة التدريس تتناسب مع أعداد الطلاب (كما) كما تبدو لنا نحن الذين نقف خارج دائرة التخصص الهندسى ، فهل هى على نفس الدرجة من حيث هذه النوعية من التعليم ؟ وهل يتسق الهيكل المشار إليه مع وظيفة كل مستوى من الأعضاء ؟

تلك وغيرها من تساؤلات ، نرجو أن ينهض من هو أجدر منا بمحاولة الإجابة عنها .

• الوفد ، ٢٠٠٠/٤/٢١

أين نوادى أعضاء هيئة التدريس ؟

درجت كثير من الهيئات والتجمعات على أن يكون لكل منها " ناد " عادة ما يأخذ الصفة الاجتماعية الترفيهية ، وهذه النوادى غير النوادى المعروفة كنادى الشمس والأهلى والزمالك وغيرها ، كما نرى ، مثلا ، ناديا لموظفى الضرائب ، أو للقضاة . تتيح مثل هذه النوادى لأعضائها أن يستريحوا من عناء العمل بجلسات استرخاء وترويح ، لتناول المشروبات الساخنة والباردة ، ورحلات ، وخدمات إسكان وتصييف وهكذا . . .

ولقد أنشأ أعضاء هيئة تدريس كل جامعة على وجه التقريب ناديا لهم ، فهل كان عليهم أن يقتصروا على هذه الصورة المألوفة المنتشرة ؟ هنا سوف تختلف الإجابات ، وإن كان يمكن حصرها فى فئتين ، فئة تجيب بنعم ، وفئة تجيب بالنفى . لقد فرض الأمر نفسه منذ وقت مبكر، فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كانت أول برقية تأييد تصلها ، من نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الإسكندرية ، وكان هذا مظهر شجاعة ملحوظة ، إذ أرسلت هذه البرقية ، حتى قبل خلع الملك ، حيث آثر كثيرون أن ينتظروا ، قبل أن يظهروا تأييدهم ومؤازرتهم . وكان تصرف نادى جامعة الإسكندرية إعلانا بأن للنادى وظيفة مهمة وهى أن يكون ساحة لأعضائها كى يعبروا عن مواقفهم إزاء بعض القضايا " القومية " .

لكن الثورة ، سارت فى اتجاهها المعروف من حيث احتواء كافة الأنشطة الأهلية التطوعية ، وكان ذلك من خلال تنظيماتها السياسية التى ظهرت من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى ، وبالتالى انحصرت مهام النوادى فى الجوانب الاجتماعية والترفيهية ، أما بالنسبة للقضايا القومية ، فقد كان لابد أن تسير على نفس النهج القائم ، ألا وهو تأييد ومؤازرة جهود وخطوات قائد الثورة جمال عبد الناصر بحكم ما كانت مصر تواجهه من مؤامرات وتهديدات ، وما كانت تحتاجه من " حشد " و " تكتل " و " توحد " لعمليات بناء وتنمية .

فلما بدأت " بذور " التعددية الفكرية والسياسية تعرف طريقها إلى الساحة المصرية منذ أواخر السبعينيات ، بدأ النشاط يعود مرة أخرى للنوادى كجماعة لها رأيها ومواقفها

المستقلة بالنسبة للقضايا القومية ، وخاصة وأنها لم تكن تظهر من تحت عباءة التنظيم الرسمى للجامعة ، فقد كانت تقوم على مبدأ الاختيار الحر من جانب أعضائها بالانتخابات .

وفى عقد الثمانينيات بصفة خاصة اشتد ساعد بعض هذه النوادى ، وأخص بالذكر هنا نوادى جامعة أسيوط ، وجامعة القاهرة ، وجامعة المنصورة وعلا صوتها ، وأصبحت ، تدريجيا ، تشكل عنصر إزعاج لبعض القوى الرسمية ، خاصة أن الذى غلب على مواقف النوادى هو موقف المعارضة إلى حد كبير ، وعلا صوت بعضها إلى حد بعث القلق فى نفوس هذه القوى الرسمية ، فماذا كان التصرف ؟

كان من المعروف أن هناك تيارات سياسية محجوبة عن أن تجد لها تنظيما رسميا شرعيا تعبر من خلاله عن آراء أنصارها ، فكان أن اتجهت إلى عدد من النقابات ونوادى أعضاء هيئة التدريس ، فحشدت وكتلت ونظمت جهود أعضائها بحيث غلب على أعضاء النادى - مثلما حدث بالنسبة لبعض النقابات - توجه بعينه . من هنا بدأت المشاكسات الرسمية المتتالية ، بصور وأساليب مختلفة ، حتى تم بالفعل " تحييد " النوادى ، فإذا بها تبتعد تماما عن المشاركة فى القضايا القومية ، وتتفرغ للوظائف الخاصة بالتسلية والترفيه ، والخدمات السكنية والصحية . وكان أحد الأسانيد الأساسية فى " تحجيم " و " محاصرة " النوادى ، كما عبرت سلطة التعليم عن ذلك فى السنوات الأولى من التسعينيات ، أن هذه النوادى ليس لها الاشتغال بالأمور السياسية ، حيث أن هذه الأمور لها مكانها فى الأحزاب السياسية ، وهى قضية التى تحتاج إلى مناقشة ..

فلابد أن نتفق أولا على المراد بالسياسة هنا حتى لا تختلط الأوراق ، فهى كلمة واسعة فضفاضة ، يمكن أن تستغل استغلالا سيئا إذا لم تحدد تحديدا دقيقا . ولن ندخل فى مناقشة متعمقة فى الفقه السياسى ، لكن ما نود التأكيد عليه أن هناك فرقا بين الاشتغال بالشئون الحزبية وبين الاشتغال بالقضايا القومية العامة ، فالحديث - مثلا - عن موقف الحزب الناصرى وحزب الوفد من مبايعة السيد الرئيس ، أو موقف جريدة الشعب من يوسف والى ، يمكن اعتبارها أحاديث فى سياسة حزبية لا مجال لها فى الجامعة ، ولا فى نواديها ، إلا إذا استثنينا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، بحكم وظيفتها الأكاديمية ، لكن مناقشة قضايا مثل القضية الفلسطينية أو قضية كوسوفا ، أو تيمور الشرقية أو الشيشان وداغستان ، وما

إلى هذا وذاك من قضايا ساخنة على الساحة السياسية الخارجية ، فهذه قضايا عامة تهم الجميع ، ولا ينبغى أن يحصر الحديث فيها فى هيئات وتنظيمات بعينها دون غيرها .

وفضلا عن هذا ، فهناك الكثير من الهم القومى العام .. مشكلات التعليم ، والحال السىء الذى أصبحت عليه .. خصخصة القطاع العام .. السياسة الزراعية ..وهكذا ، فهذه أيضا قضايا تهم الجميع ، بل وأؤكد أن أعضاء هيئة التدريس لابد أن يكونوا فى مقدمة من يتناولونها بالحديث والبحث والمناقشة ، بفضل ما هم عليه - كما هو المفروض - من علو كعب فى التعليم ، ربما يتيح إمكانية البصر الأعمق والأفق الأوسع فى الإحاطة بالقضية عند متابعتها والانشغال بها .

والجانب الآخر أن ليس كل أعضاء هيئة التدريس أعضاء فى الأحزاب ، بل ربما يكون لكثيرين منهم موقف من الأحزاب القائمة ، كلها أو بعضها ، من حيث أهليتها للتعبير عن التيار الذى تقول أنها تعبر عنه ، بفضل ظروف وعوامل عدة ، لا تتيح لهذه الأحزاب حرية الحركة . فإذا كانت الأحزاب نفسها " مُحجمة " الحركة ، لا تستطيع أن تقيم مؤتمرات جماهيرية ، أو تتوسع فى الاتصال بجموع الناس فى مواقعهم المختلفة ، إلا من خلال جريدة ، فكيف يمكن للأعضاء أن يجدوا فيها ساحة واسعة للتعبير من خلالها عن آرائهم ؟

كذلك فإن حركة إنشاء الأحزاب نفسها تعانى من قيود معروفة وكثيرة من شأنها أن تحجب تيارات فكرية وسياسية عن أن تجد سبيلها الرسمى كى تحظى بالموافقة على قيامها ، فما السبيل أمام أعضاء هيئة التدريس الذين لا يشعرون بأن الأحزاب القائمة تعبر عن فكرهم ؟ بل إن الجمهرة الكبرى من الأعضاء لا تميل إلى الانضمام إلى أى حزب ، ربما لأسباب عديدة ، لكن أبرزها أن الطريق لا يكون مفتوحا أمام العضو إلى المواقع القيادية فى العمل الجامعى إن كان عضوا فى غير الحزب الوطنى إلا فيما ندر ، ولظروف استثنائية خاصة . كان ذلك يمكن أن يحدث بالنسبة لموقع العمادة فقط لأنه كان بالانتخاب ، فلما ألغى هذا النظام أصبح من المؤكد استثناء أعضاء الأحزاب الأخرى من التعيين .

بل إننا لنعجب حقا من المنطق الرسمى فى هذه القضية ، فمناقشة القضايا القومية السياسية فى النوادى هو أكثر ضمانا من جرياتها فى أماكن أخرى .

---

* الزمان ، ١٤ ، ١٩٩٩/٧/٢١

دعوة لمراجعة نظام التعيين بالجامعات

جاءتنى والحزن يكسو ملامح وجهها والألم يقطر من كل كلمة تخرج من فيها ، ويزيد الأمر إيلاما بالنسبة لمثلى عندما يسمع ، ثم يجد أنه لا يملك من الأمر شيئا بحيث يخفف من زفرات الحزن هذه غير كلمات المواساة وطلب الصبر ! فقد كانت صاحبتنا قد نذرت نفسها التفرغ للدراسة العليا حتى حصلت على الدكتوراه منذ أكثر من عامين ، وقد باءت كل جهودها فشلا سعيا للعمل بإحدى كليات التربية .

ولم يكن هذا أمر هذه المواطنة وحدها ، فهناك من ينجزون معى رسالة دكتوراة ، ثم يجدون أن الأمر قد انتهى بهم إلى " برواز " يزينون به غرفة الصالون فى منزلهم للشهادة ، وموقعا فى المكتبة للرسالة ، ولا يجدون طريقا إلى أن يحتلوا موقعا فى إحدى الكليات ، أو المعاهد العليا ، حكومية أو خاصة .

كذلك كثيرا ما ألمس لدى طلاب الدراسات العليا فى السنوات القليلة الماضية قدرا غير قليل من فتور الهمة وانخفاض العزم ، فقد كان أقوى دافع لهم هو أن يعين الواحد منهم " معيدا " وتكون الدراسة العالية مما يدعم موقفه ، فضلا عن كونها خطوة وأكثر على الطريق إلى أن يكون عضو هيئة التدريس ، لكن الاقتصار لدى الكثرة الغالبة من الكليات اليوم على " تكليف " أوائل خريجيها ، قد أغلق باب الأمل ، لم إذن يواصلون الطريق ، وخاصة وأن االمسألة لم تعد اليوم تسمح بترف أن يطلب الإنسان العلم للعلم ، وإنما غالبا ما يطلبه كى يعلو بمكانته وبمنزلته وموقعه فى المجتمع عن طريق شغل وظيفة جامعية؟.

ونحن لا ننكر أن نظام التكليف هذا له محاسنه ، من حيث الانتفاع بكفاءات الخريجين المتميزين ، لكن الذى لابد أن نعترف به أيضا ، وبلا مواربة ، أن ليس الحصول على " جيد جدا " أو " امتياز " بين الخريجين هو وحده علامة التفوق والكفاءة ، فنحن نعلم علم اليقين كيف أصبحت عملية التعليم الجامعى اليوم تشبه مثيلتها فى التعليم العام ، من حيث قيامها على التلقين من جانب المعلم ، والحفظ والاستظهار من جانب الطالب ، وأصبح من يحفظ المحاضرات ، ويستطيع تذكرها جيدا وقت الامتحان هو الذى يحصل على تقديرات مرتفعة .

وكم من قصص وحكايات يمكن أن يملأ بها المرء العديد من الصفحات ، كلها تشير إلى محدودية تفكير كثيرين ممن " كُلفوا " كمعيدين من أوائل الخريجين ، وضحالة ثقافتهم العامة ، والعجز الواضح فى إمساك القلم لكتابة جمل وعبارات تتسم بالصحة والسلامة اللغوية ، والمضمون الواضح ، والفكر المترابط . وأنا إذ أقول هذا لا أطلق أحكاما جزافية ، ولا افتراءات حاقدة ، وإنما هى انطباعات ولدتها لدى عشرات المواقف الواقعية مع أجيال جديدة من المعيدين ، وإن كان هذا لا ينفى بطبيعة الحال استثناءات لبعض منهم يشكل " خميرة " جيدة حقا لعضو هيئة تدريس جامعى متميز .

إن هذا نفسه ، أمر يؤسف له ، أى أن يكون المتميزون حقا " استثناء " ، وأن تكون الكثرة الغالبة ممن يُعينوا يهبطون عن الحدود الدنيا فى المهارات والقدرات التى تمنكنهم أن يكون " أساتذة " فى يوم من الأيام المقبلة ، خاصة وأن الامتحانات الجامعية لا أقول ما زالت على حالها من التقليدية ، ولكنها تدنت حتى عما كانت عليه ، فهى تركز على استرجاع المعلومات التى حصلها الطالب فى " المذكرة " أو الكتاب ، وبطريق مباشر دون ما محاولة لإعمال العقل والتفكير والنقد والمقارنة والاستعانة بآراء وأفكار آخرين فى كتابات أخرى غير كتابات المحاضر .

إننى بهذه المناسبة أذكر أستاذا بآداب عين شمس فى الستينيات كان يُخطر طلابه قبل الامتحانات بثلاثة أشهر على الأقل بأحد سؤالين يأتى بهما ، ويخصص له الدرجة الأعلى ، وكان هذا السؤال بمثابة بحث حقيقى لا يجد الطالب إجابته فى كتاب الأستاذ ، ولا فى أى كتاب ، وإنما لابد أن " يُركبه " هو و " يؤلفه " من جملة قراءات فى عدة كتب ومراجع ، ويا ويل من تتشابه كتاباتهم ، وكان هذا " نشازا " فى تعليمنا ، حتى أن هذا الأستاذ هاجر خارج الديار ! ترى لو كان موجودا الآن ماذا يمكن أن يقول أو يحدث له ؟!

ثم إن نظام التكليف هذا يصيب كل كلية بفقر فكرى وعلمى وفقا لقوانين الوراثة ، فكما نعرف أن استمرار التزاوج بين الأقرباء جدا يصيب النسل بالعديد من الأمراض ، فكذلك الأمر ، عندما تحرص كل كلية ، كما هو الأمر الآن ، على أن تتغذى على خريجيها فقط ، بينما لو عدنا إلى نظام الاعلان عن الوظائف الشاغرة الخاصة بالمعيدين والمدرسين المساعدين ، فسوف يخلق هذا منافسة ، وتزاوجا بين نوعيات وأنماط متعددةمن الخريجين ، وتكون الكلية ومستقبل التخصصات التى بها هى الرابحة حقا .

ولعل هذا مما يتفق مع التوجهات الأساسية فى الفلسفة التى يقوم عليها نظام الحكم فى مصر الآن ، وخاصة فى المجال الاقتصادى ، من حيث الاعتماد الأساسى على قوى السوق ، وإتاحة فرص التنافس الحر وفق معايير دقيقة لابد من تقنينها ، بينما النظام القائم ، الخاص بالتكليف مما يرتبط ارتباطا وثيقا بما اصطلح على تسميته بالنظام الشمولى ، حيث تقوم الدولة بأكبر دور فى الرعاية والتوجيه ، فكيف تستمر الجامعات على نظام تتناقض فلسفته ومبادئه تناقضا صارخا مع فلسفة نظام الدولة القائم ؟

بل إننا لنأمل أن يتحقق هذا ، لا بالنسبة لتعيين المعيدين فقط وإنما بالنسبة لكل أعضاء هيئة التدريس ، وليس هذا غريبا على مصر ، فهكذا كان الوضع قبل صدور قانون ١٩٧٢ للجامعات ، وأذكر أنه بعد حصولى على الدكتوراه فى يونية ١٩٦٩ ، أنه كان من الضرورى أن تنشر الكلية إعلانا فى الصحف عن حاجتها لمدرس " أصول تربية " ، فلما بدأت أجهز أوراقى للتقدم لها ، رغم كونى معيدا بالكلية (لم تكن وظيفة "مدرس مساعد " قد وجدت) ، نُصحت بألا أتقدم لها ، حيث أن عضو بعثة للكلية قد عاد من الخارج فى ذلك الوقت ، وهو له الأولوية ، ولأنتظر حتى ينشر إعلان آخر !

وحتى عندما جاء الإعلان الآخر ، تقدم حامل دكتوراه من خارج الكلية فى منافسة معى. ولعل اضطرارى إلى التأخر ما يقرب من ستة شهور ، بعد الحصول على الدكتوراه ، وهناك بطبيعة الحال العديد من الحالات الأخرى المماثلة ، هو الذى حدا بواضعى قانون ١٩٧٢ ، أن يتخلوا عن نظام الإعلان ، لكن ، مثل هذه الثغرات يمكن تلافيها .

إن العودة إلى نظام الإعلان عن الوظائف الشاغرة من أول وظيفة " معيد " حتى وظيفة " أستاذ " ، يمكن أن يجدد الدماء فى الكليات المختلفة ، وإن كان البعض قد يعترض على هذا متسائلا باستنكار : كيف نتيح الفرصة لإنسان من خارج الجامعة أن يفوز بالموقع ، ويمكن أن يخسره " ابن الكلية " الذى تربى فى كنفها وتشرب مناخها ؟ والرد البسيط ، هو أن الأمر أمر منافسة علمية ، وصاحب المهارة والقدرة الأوفر يجب أن تكسبه الجامعة ، ويجب أن تتخلى عمن يسمى نفسه " ابنها " إذا خسر فى المنافسة العلمية !

إن هذا هو ما يحدث فى الكثرة الغالبة من جامعات الدول المتقدمة ، حتى إن أستاذا جامعيا مرموقا روى لنا أنه فى زيارة له للولايات المتحدة ، كان يلبى دعوة أستاذ مصرى هناك عميد لإحدى الكليات ، فإذا بهذا العميد يشكو من أن ما يقلقه هو أنه لا يضمن إذا كان سوف يستمر فى وظيفته العام التالى أم لا ؟ فكان رد أستاذنا : بل إن هذا هو الذى جعل الجامعات الأمريكية على هذه الدرجة من التفوق التى تجعلها تمد المجتمع الأمريكى بقوى بشرية قادرة على صنع التقدم !

• الأخبار ، ٢٠٠٠/٢/٤

مسكينة جامعة عين شمس !

من الأحاديث المشهورة التى كنا نتداولها ، أن ما سمى بالجامعات الإقليمية هى جامعات فقيرة تفتقر إلى الإمكانيات التى نجدها فى جامعات العاصمة ، وقد لمست هذا بالفعل منذ أوائل السبعينيات عندما ذهبنا فى بعثة لإنشاء كلية التربية بجامعة الزقازيق حيث كانت فرعا لجامعة عين شمس . ثم تمر السنون ، فإذا بى أرى العكس إلى حد كبير ، وأشعر بالفقر الشديد الذى تعانيه جامعات العاصمة ، واليسر الواضح الذى لا يخفى فى جامعات إقليمية متعددة ، وإذ أتحدث عن جامعات العاصمة أخص بالذكر الجامعة التى أنتمى إليها وهى جامعة عين شمس .

ففى الخامس من إبريل دُعيت إلى مؤتمر بكلية التربية بجامعة المنصورة ، ولم تكن تلك هى الزيارة الأولى ، ومع ذلك فلا أدرى لماذا هذه المرة شعرت بحسد كبيرعندما دخلت بعض غرف قيادات الكلية ، وإن كان هذا الحسد والحمد لله ليس حسدا' مما يقع فى فئة " تمنى زوال النعمة لدى الغير " ، ولكنه من ذلك النوع الذى يجعلك تتمنى أن يتوافر لديك شئ مثله أو حتى قريب منه ، ولقد بُهرنا أكثر عندما أراناعميد الكلية القاعة الخاصة التى يجتمع فيها مجلس الكلية . فلما دخلنا القاعة الرائعة الفخمة الخاصة بالمؤتمر تداعت إلى ذاكرتى على الفور الحالة البائسة التى عليها منشآت كليتنا ، التربية التى اشتهرت بأنها " الكلية الأم " ، باعتبار أن جميع كليات التربية ، لا فى مصر وحدها ، وإنما فى العالم العربى كله على وجه التقريب ، يمكن أن نقول أنها خرجت من عباءتها ، لكن الأبناء كبروا وتيسرت أحوالهم وأصبحوا يرفلون فى بحبوحة من العيش ، بينما الأم ، فيما يبدو لكبر سنها ، ظلت على حالها البائس !

وفى الثامن عشر من نفس الشهر دعيت إلى مؤتمر آخر بكلية التربية بجامعة أسيوط ، تلك الجامعة المصرية الرائعة المتكاملة ، ذات الحرم الجامعى الواحد الذى يضم جميع كلياتها بما فيها الطب والزراعة ، وكافة منشآتها حيث انفردت تلك الجامعة بفرصة لم تتح لكثير من جامعاتنا ، فقد أسسها الراحل د.سليمان حزين على أسس سليمة ، فلم تُفتتح إلا بعد أن صُمم وخطط لمبانيها وأُرسلت لها بعثات لإعداد أعضاء هيئة التدريس ، أما معظم جامعاتنا فهى تفتتح أولا ثم ينظر فى إنشاء مبان لها وإعداد أعضاء لهيئة التدريس ، باستثناء جامعة القاهرة .

وعندما دخلنا قاعة المؤتمرات بهرنا بروعتها وحسن تنظيمها هندسيا ، ومع ذلك فقد أخبرونا أنهم قد شرعوا فى إقامة قاعة جديدة أروع وأفخم ، وشعرت أنها تشرفنا حقا أمام عشرات من أساتذة التربية وعلم النفس وعمداء كليات التربية الذين شاركونا من مختلف الدول العربية ، وأنها تليق بأن يشارك بحفلة الافتتاح فيها د.أسامة الباز . ساعتها تذكرت على الفور خلو جامعتنا الميمونة من قاعة للمؤتمرات تليق بالمكانة العلمية العالية التى عرفت بها ، وهذه الكوكبة من كبار الأساتذة الذين تضمهم ذوى المواقع العلمية العالية ، وغاية ما تملك دار الضيافة التى تتوارى خجلا أمام ما تملكه جامعاتنا الإقليمية .

بل ماذا أقول عن قاعات التدريس المخجلة ، والغرف المخصصة لأعضاء هيئة التدريس فى كلية مثل التربية ؟ وعلى سبيل المثال ، ففى حجرة لا تزيد مساحتها عن مترين فى ثلاثة يجلس ثلاثة من أقدم أساتذة أصول التربية فى وطننا العربى ، فضلا عن فقر التجهيز ومنظرها البائس . أعرف أن المسألة ليست مجرد " مكاتب " ولكنى أقول فى نفس الوقت : إن البنية الأساسية للمنشأة الجامعية أصبحت شرطا أساسيا لحسن ممارسة الوظائف المطلوبة منها ، فكيف يتم فيها قراءة وبحث وتعقد اجتماعات لتجرى فيها مناقشات وحوارات ؟!

• الميدان ، ٢٠٠٠/٤/٢٥

مهزلة جامعية !

شمر صاحبنا عن ساعديه عندما بدأ الفصل الدراسى الثانى يريد أن يقوم بما هو ملتزم به من محاضرات على طلاب إحدى الكليات التى يدرس فيها . وصاحبنا هذا معروف بين زملائه وطلابه أنه ملتزم غاية ما يكون الالتزام ومنتظم غاية ما يكون الانتظام خاصة عندما يتعامل مع طلابه إيمانا منه بأن خير ما تكون أساليب التنشئة والتربية أن يكون هو أولا ملتزما بالتوقيت المحدد ، وبعدم التغيب أبدا عن المحاضرات ، إلا إذا كان مريضا أو على سفر ، وباعتبار أن قيمة الوقت قيمة مركزية التى تتضمن بدورها قيما أخرى تتفرع عنها ، وهذه القيمة المركزية هى من القيم المهدرة فى سلوكنا العام ، وأن الإلحاح على الالتزام بها ربما يكون أهم من الموضوعات التى سوف يقوم بتدريسها سواء هو أو غيره .

بدأ أول ما بدأ بالخطوة الأولى وهى أن ينظر فى الجدول المسلم إليه كى يعرف مكان المحاضرة ، فوجد أن المكان يرمز له بحرف من الحروف ، ثم نادى العامل الخاص بالقسم يسأله عن هذا المكان : أين هو ؟ لأنه رجل بلغ من العمر عتيا ويتوكأ على عصاه ، لا تسعفه حالته الجسمية بأن يقوم هو بالبحث عن المكان نزولا وصعودا بين طوابق المبانى ، ثم إذا بالعامل يجيب : يا بيه دا مهدود ! وأشار بإصبعه إلى القاعة المعنية .. كانت بالفعل أسفل الطابق الذى يوجد فيه مكتب صاحبنا بالطابق الثالث .. إنه يعرف هذه القاعة لأنها فى طريقه كلما جاء وكلما ذهب .. انقض عليها مطر رمضان الماضى الغزير الشهير والذى أثبت بما لا يدع مجالا للشك أننا نعجز عن مواجهة مثل هذه الأزمات الطبيعية الطارئة . وهو لا يستطيع أن ينسى يوم المطر هذا أبدا فقد كان مدعوا إلى تناول الفطار عند شقيقه والمسافة بينهما ، من مصر الجديدة إلى مدينة نصر ، يقطعها عادة فى نصف ساعة ، فلما خرج من منزله فى الرابعة وصل إلى أخيه فى السابعة مثل ألوف غيره تناولوا إفطارهم وسط الطريق فى القاهرة الغارقة .

إن وجه العجب هنا أن من يضع الجدول يخصص مكانا للمحاضرات معروف بأنه قد " انهد " وأصبح أثرا بعد عين ، فهل يمكن لأحد أن يتصور هذا فى الجامعة التى هى - كما نردد دائما - عقل المجتمع ، وعنوان تحضره وتقدمه ؟! ولا يتصور أحد أن الحل سهل ، بأن نبحث عن قاعة أخرى ، فأزمة الأماكن فى جامعاتنا أشهر من أن نشير إليها ، وجميعها مشغولة من الساعة الثامنة صباحا إلى الثامنة مساء فى عرض مستمر .

وضاع الأسبوع الأول بلا محاضرة ٠٠٠وسأل غيره فإذا بالأمر نفسه متكرر فى قاعة أخرى ، فماذا تفعلون ؟ إن هناك البعض من الزملاء من غير الملتزمين ، فينتهز الملتزمون الفرصة ليحتلوا قاعاتهم يقومون فيها بالتدريس ، فكأن تخصيص قاعات غير موجودة على الطبيعة للتدريس قائم على هذه الحقيقة المؤلمة القائمة فى الكثرة الغالبة من الكليات ، ولأن عضو هيئة التدريس فوق التساؤل فى مثل هذه الأمور ، فهو مستمرة وقائمة ، والضحايا هم تلاميذنا ، ولله الحمد الذى لا يحمد على مكروه سواه ، لكن هذا وذاك من الأعضاء غير الملتزمين ، ولا رادع لهم لو همس أحدهم بشئ من دواعى المعارضة السياسية لقيادات عليا ، انتفضت أجهزة الرقابة والمحاسبة التى لا تغفل عينها أبدا عن توقيع الجزاء ٠

ولابد أن يعرف القارئ أن هذه القاعات التى أحدثه عنها إنما هى " أكشاك " مما يشبه أماكن الإيواء العاجل ، لكنها مقامة منذ سنوات طويلة ومعروف أنها لا تتحمل الأمطار والخماسين ، فكثيرا ما كان يصيبها الخراب فتتعطل ٠ ولا تدهش أيها القارئ أن يتلقى طلاب الجامعة ، قيادات المستقبل ، العلم فى أكشاك ، فهناك أكشاك للصحف والمجلات ، وهناك أكشاك للسجائر والحلويات ، وهناك أكشاك للخبز ٠٠ وهكذا فلم لا تكون الصورة المجتمعية منسجمة ومتسقة ، فيكون التدريس الجامعى فى " كشك " حتى ينشأ أبناؤنا الميامين وهم على صلة جدية بنبض الشعب وآلامه ؟ ولا تسأل عن كيفية التدريس داخل هذه الأكشاك ، فتلك مأساة أخرى فأصوات السائرين فى الطرقات حاضرة دائمة ، وضجيج الفناء قائم معك ، والأبواب دائمة معوج أمرها، وطوال الوقت تتحرك مع الهواء قفلا وفتحا بصوت شديد لا بد أن يتوقف عنده المحاضر ، والنوافذ زجاجها مكسور ٠٠ إلى غير هذا وانك مما يجعل صاحبنا ينظر بعين الحسد إلى مدرسة ابتدائية يطل عليها مكتبه لأنها لا تعانى بعضا مما يعانيه هو وزملاؤه ٠

ولا تقل أن " العين بصيرة والأيدى قصيرة " فالجامعة نفسها يمر ألوف من الناس كل يوم أمام بواباتها عبر شهور طويلة يرون العديد من العمال والمهندسين يصلون الليل بالنهار ، يقيمون بوابات ضخمة لا مثيل لها فى أى جامعة ، سواء فى بلاد العسر أو فى بلاد اليسر ، وسواء فى العالم المتقدم ، أو العالم المتخلف ، ينفق عليها ملايين من الجنيهات باعتراف مسئوليها ، قائلين هذا بكل فخر ، بينما قاعات التعليم والتعليم بتلك

الحال المزرية التى أحكى لك عنها ، وما أحكيه هو بعض من كل ، لكن لا شئ يهم على رأى الراحل إحسان عبد القدوس ، فالبوابات منظر خارجى يسر الناظرين ، وقاعات التعليم شئ داخلى .. صحيح أنه يخص تعليم الألوف من أبنائنا ، لكن هذا أمر ثانوى ،أما الجوهرى ، فهو " الفرجة " .. أن يتفرج الناس المارين بالشارع الخارجى على بوابات الجامعة فيرون ما لاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وليذهب طلاب الجامعة إلى الجحيم !

ونظر صاحبنا إلى قاعة تدريس أخرى يريد أن يدرس فيها لمجموعة أخرى فإذا بها مغلقة ومعلق على بابها " كنترول الفرقة ... " ، ويسأل : فيقال أنه لا توجد أماكن خاصة للكنترول ، فيضطرون لاحتلال قاعة تدريس . وذهب إلى ثانية ، فإذا بنفس الأمر ، وثالثة ، القصة نفسها ، وقال بينه وبين نفسه : الأمر لله ، فلننتظر إلى الأسبوع الثانى ونقوم بتعويض الطلاب عن المحاضرة التى ضاعت ، فيكون الوضع كما هو ، وينتهى الأسبوع الثالث ، والوضع مستمر ، ومثل هذه القاعات مفروض أن تشغل طوال كل يوم بالعديد من المحاضرات ، فما العمل الذى يمكن أن يقوم به عضو هيئة التدريس الملتزم ؟ ليس هناك إلا الطريقة المشار إليها سابقا : الاعتماد على أن هناك والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه عددا غير قليل لا ينتظمون فى التدريس ، فيحتلون قاعاتهم ، فى عملية أشبه بلعبة الكراسى الموسيقية !

وينظر صاحبنا إلى خريطة الفصل الدراسى ، ويحسب عدد المرات التى سوف يقوم بتدريسها عضو هيئة التدريس ، على فرض أنه لا يتغيب ، بعد حساب العطلات ، فإذا بمتوسطها فى أحسن الحالات لا يتجاوز عشر أسابيع ، فكأن طالبنا الجامعى يدرس مدة عشرين أسبوعا فى العام الدراسى . فإذا سألت عن المعدلات القائمة فى كل دول الدنيا المتخلف منها والمتقدم ، فسوف تجد أن الفصل الدراسى لا يقل عن خمسة أو ستة عشر أسبوعا ، أى أن الطالب فى الجامعات غير المصرية يدرس فى العام لمدة ثلاثين أسبوعا ، وربما أكثر ، فإذا حسبت الوقت مدة أربع سنوات فمعنى هذا أن طالبنا يدرس ثمانين أسبوعا فى مقابل مائة وعشرين يدرسها طلاب الجامعات خارج مصر ، وبالتالى لو أردنا المساواة والمعادلة يجب ألا تقل مدة الدراسة فى كلياتنا ذات السنوات الأربع عن ست سنوات !

إن السبب الجوهرى هنا هو تلك المهزلة التى طبقناها باسم " نظام الفصل الدراسى " ..

لا تقل لى أن أرقى جامعات الدنيا تطبقه ، فهذا النظام إنما هو منظومة فرعية من منظومة أكبر ، ونجاحه فى منظومة جامعية لا يعنى نجاحه فى غيرها إلا إذا كان هنا تشابه وتماثل بين المنظومتين ، وتأمل معى فى المثال التالى :

هذا رجل يسير بعربة كارو .. نظر إلى سيارة تسير على الجانب الآخر فأعجبته سرعتها ، وسأل فعرف أن " المحرك " هو الذى يقوم بتسيير السيارة بهذه السرعة ، ففكر فى أن يشترى " محركا " لعربته الكارو ، فماذا تقول له فى هذا الحال ؟ إن " الحمار " الذى يجر الكارو هو الأصلح لا " المحرك " الكهربائى!

إن نظام الفصل مرتبط بنظام امتحانات غير تقليدى ، بحيث لا تشغل الامتحانات الطلاب أكثر من أسبوع واحد ، أما أن نعمل بنظام الفصل ونستمر بنظام الامتحانات التقليدى فهذا معناه ضياع أسبوعين قبل الامتحانات استعدادا لها ، وتسغرق الامتحانات نفسها ربما أكثر من أسبوعين ، وينشغل أعضاء هيئة التدرس ، بعدها أكثر من أسبوعين بأعمال الامتحانات ، والنتيجة : شهران على وجه التقريب فى الفصل الأول وشهران فى الفصل الثانى !

فلتكن صرحاء مع الناس ومع أنفسنا .. إن المسألة لم تكن أبدا أن نظام الفصل الدراسى نظام متقدم له مزاياه ، وإنما هى عوامل وأسباب سياسية وأمنية يعرفها الجميع .. شغل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالاستعداد للامتحان معظم الوقت حتى لا يجدوا وقتا للتفكير فيه فى أمور البلاد الساخنة .. الانتخابات .. انتفاضة الأقصى .. قضايا نهب البنوك .. قضايا الفساد .. جمود النظام السياسى .. إلى غير هذا وذاك من قضايا تتغير وفقا لمتغيرات الأمور ، تستنفر شبابنا ومربيهم كى يفكروا فيها ويعبرون عن موقفهم إزاءها ، وهذا أمر غر مطلوب ، فما الحل ؟ كرابيج الامتحانات بشكلها التقليدى ، حتى ولو كان داخل نظام " مدهون " بطلاء التجديد .. المهم : أمن النظام ، أما أمن شباب المستقبل ، فليذهب إلى الجحيم .. ولك الله يا مصر .. أم الدنيا قديما ، أما مستقبلها فها هو يتمزق تحت الأقدام !

---

* الوفد ، ٢٠٠٠/٣/٩

خيول الجامعات !!

من التشبيهات الشعبية الشائعة عندما نشهد تحركا للاستغناء عن فرد أو فئة بعد فترة طويلة من الخدمة " مثل خيل الحكومة " على أساس أن الحكومة تصدر حكما بالإعدام على ما قد تستخدمه فى بعض مصالحها من خيول ، بعد أن يكون العمر قد وصل بها أرذله ، حيث يكون كبر السن وضعف الصحة والإجهاد قد بلغ بها مداه فتعجز بالفعل عن مواصلة العمل ، ومن عرفنا سن الإحالة للمعاش فى الستين ٠

لكن هناك وجهة نظر برزت منذ فترة تؤكد أن هناك من الأعمال مالا تنطبق عليه مثل هذه القاعدة ، وخاصة الأعمال العلمية والفكرية والفنية ، وهو الأمر الذى تم تنفيذه على سبيل المثال فى الصحافة ، وكذلك فى الجامعات عندما استحدث نظام ما يسمى بالأستاذ المتفرغ ، فبلوغ الأستاذ الجامعى سن الستين لا يعنى أنه قد أفلس من العلم ، بل ربما يمكن القول أنه قد أصبح فى الغالب والأعم كنزا من المعرفة والخبرة والحكمة ، وهو الأمر الذى لمسناه بالفعل فى الكثير من أساتذتنا الكبار والذين تعمر بهم الجامعات المصرية ، سواء الذين رحلوا أو الذين على قيد الحياة أمد الله فى أعمارهم ٠

ولعل ما يسجل بالتقدير حقا للدكتور حسين بهاء الدين ،عندما كان مسئولا كذلك عن التعليم العالى ، على الرغم من اختلافنا الشديد معه فى كثير من الأمور ، أنه استحدث نصا فى قانون الجامعات يفتح الحد الأقصى لسن أعضاء هيئة التدريس ، ويحفظ عليهم كرامتهم فلا يعاودون من حين لآخر التقدم بطلب المد لهم فى العمل ، وكل ما هنالك ألا يتولى هؤلاء منصبا إداريا ، حتى تتاح الفرصة للدماء الجديدة أن تأخذ فرصتها ، وهو الأمر الذى شيع منه جيل الكبار بالفعل ٠

ثم إذا بوزارة التعليم العالى تصدر فرمانها التاريخى بالعودة عن هذا النظام ، حتى توفر للدولة تلك الألوف المؤلفة من الجنيهات التى يحصل عليها خيرة علماء مصر من أساتذتنا الكبار فى الجامعات المصرية ، والتى لا تصل ، مهما بلغت إلى جزء بسيط من تلك المبالغ الطائلة التى يخطفها بعض رجال المال الأدعياء من خلال قرض من بنوك البلاد الرسمية ثم يهربون بما اقترضوه !

إن وجه العجب حقا هو ما أكده كثيرون ممن حضروا ما عقد من اجتماعات لتطوير التعليم الجامعى أن تلك القضية لم تعرض على بساط البحث والمناقشة ، ومع ذلك فهى القضية الوحيدة التى أسرعت الوزارة باتخاذ قرار بشأنها وكأن تطوير التعليم الجامعى " تحت البنج " ، ولابد من هذه الخطوة فورا !

لقد أسعدنى الحظ أن أحضر جلسة يشارك فيها جمع من خيرة أساتذة الجامعات ، وتصادف أن كان هناك عدد من أساتذتنا جالسا ، وأخذت أنظر إلى هؤلاء وأتساءل كيف يمكن أن نجروء ونحكم على هؤلاء بأن مهمتهم قد انتهت وينبغى أن يجلسوا فى الشمس فى أحد النوادى أو على قهوة أصحاب المعاشات ؟ ويكفى أن أذكر من هؤلاء الأساتذة الدكاترة : محمد محمد الهاشمى ، شفيق بلبع ، حمدى النشار ، مصطفى بهجت ، عبد الرازق عبد الفتاح ، عبد الواحد بصيلة ، أحمد عبادة سرحان ، محمود حافظ ، وكل واحد من هؤلاء شيخ كبير فى مجاله ، ونجم مرموق محليا وعالميا فى تخصصه ، لو حاولت أن أعرف القارئ بقيمة كل منهم لما اتسعت لذلك صفحات الجريدة بأكملها !

إننا نأمل من مسئولى التعليم العالى أن ينشروا على الناس بيانا بعدد هؤلاء الأساتذة فى جامعات ، والمبالغ التى يكلفونها لخزينة الدولة ، من منطلق مبدأ " الشفافية " الذى نعلن انحيازنا دائما له حتى نلمس بالفعل " التوفير " الكبير الذى سيضيف الكثير إلى ميزانية الدولة ونقتنع بصحة تطبيق مقولة " خيل الحكومة على هؤلاء العلماء الكبار !

• صوت الأزهر ، ١٩/٥/٢٠٠٠